

التخطيط الاقليمي الشامل



اعداد: د. رشدي بطرس
أستاذ التخطيط ورئيس قسم الهندسة المعمارية (سابقاً)
كلية الهندسة - جامعة عين شمس

١٩٨٤

الجزء الاول

٤	مفهوم التخطيط
٥	أنواع التخطيط
٧	مستويات التخطيط :
٨	اولا - التخطيط القومي
١٢	ثانيا - التخطيط الاقليمي :
١١	- تعاريف
١٣	- اهميته في العصر الحديث
١٥	ثالثا - التخطيط المحلي
١٦	الربط بين المستويات التخطيطية الثلاث هو الطريق لحل مشاكل التنمية :
١٨	- تنمية الريف
٢١	- التنمية العمرانية في المراكز الحضرية
٢٦	- الانتاج المتوازن في الاقليم
٢٨	- التنمية الاقليمية المتوازنة
٣٠	العلاقات الوظيفية بين التخطيط على مستويات الثلاث
٣٢	طرق التخطيط الاقليمي العمومي :
٣٣	- تخطيط موجسة

٣١	... تخطيط للتصوير
٣١	... تخطيط لمرحلة أولى
٣١	... طريقة تخطيطية بسيطة
٣٦	العلاقات بين التخطيط العمراني والتخطيط الاقتصادي
٤٠	خواص التخطيط الاتقليس العمراني
٤٠	... تخطيط محدد أو مرن
٤١	... تخطيط ظام أو تفصيلي
٤٢	الانقسام :
٤٢	... تعاريف الانقسام التخطيطية :
٤٢	• تصنيف واريد بالمراجع:
٤٢	... انقسام ثروات طبيعية
٤٣	... انقسام اقتصاد بسيطة
٤٣	... انقسام اجتماعية
٤٣	... انقسام تجمعات حضرية
٤٣	... انقسام ادارية
	• تصنيف مقترح :
٤٤	... انقسام تجمعات
٤٥	... انقسام جارية
٤٦	... انقسام تخطيطية
٤٧	... تحديد حجم الانقسام

٤٨	عملية التخطيط الاقليمي ١
٤٩	- تحديد المساحة التخطيطية
٥٠	- المبروجات
٥١	- التحليل
٥١	- الاهداف والافاض
٥٢	- التخطيط
٥٤	- السياسة
٥٦	- التنمية
٥٧	- اطارية التغذية بالمعلومات والبيانات
٥٧	محتوى المخططات الاقليمية
٥٨	التخطيط الاداري اللازم للتخطيط الاقليمي الفاعل
٦١	الطريق لدراسة التخطيط الاقليمي الفاعل في
٦٦	- الجبهات التخطيطية
٦٢	- قوة العمالة التخطيطية
٦٤	- المبروجات والخرائط
٦٥	- الدراسات والاحكام التخطيطية
٦٦	- القوانين والنشريات
٦٨	بيان بالمبروجات الاقليمية (مرفق ١)

التخطيط الاقليمي

المجلد

(الجزء الاول)

اعداد : وسدي بطرس
استاذ التخطيط ورئيس قسم الهندسة المعمارية (سابقا)
بكلية الهندسة جامعة عين شمس

يناير ١٩٨٢

مقدمة

إن ما تواجهه جمهورية مصر العربية من تحديات التنمية العديدة في مرحلة تطورها الاجتماعي والاقتصادي يستوجب بالضرورة اتخاذ النظر في أسلوب التخطيط الطبع بوصفها الرأى من - من حيث المستويات التخطيطية المطلوبة فعلا لتحقيق بعد ذلك التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستهدفة في الخطط - ومن حيث الأجهزة الإدارية القائمة على تنفيذ هذه الخطط -

ولقد اتجهت تجارب التخطيط الماضية من تقليد المركزية طوال السنين الماضية إلا أن تنفيذ هذا التخطيط والتنسيق بين مكوناته - وهو الذى يتطلب ارتباطا وثيقا على مستوى وحدات العمليات - لم يجد النجاح اللازم التكامل الذى يقيم بالتنسيق وتنفيذ مشروعات الخطط - هذا فضلا عن هجرة العمليات أحلا هند وضع الأهداف العامة لهذه الخطط كما وحتى معرفة إمكاناتها ومواردها لتنفيذ هذه الخطط -

وإن خبرد ليل على ضرورة اتخاذ النظر في أسلوب التخطيط هو النتائج التى تكشفها بعد تنفيذ الخطط الخمسية المتتالية - فإن الأسلوب الذى اتبع اقتصر على توزيع اشتراكات طرسي مختلف القطاعات ثم تكليف الوزراء بعد واحدة الشروط التى تدخل في اختصاصها بما سطة أجهزتها أو عن طريق مكتب استشارية اجنبية في حالة الشروط الكثيرى - وطرد بعض الفعور في نتائج هذه الخطط إلى تزايد الأهداد السكانية بمعدلات كبيرة وأثر ذلك في عدم تحقيق الهدف الرئيس من التنمية وهو زيادة الدخل القومى - وأن هذا التزايد السكانى ترتب طبيعة الاضطراب إلى التوسع في الانتاق على الخدمات مما كان مقدرا بالخطط - وأن تزايد حجم المعاملة عن المستهدف في الخطط تبعه تزايد في معدلات الاستهلاك السنوية - وأن كل ذلك أدى إلى المساهمة في وجود عجز متزايد في ميزان للمبيعات الخارجية نتيجة للعجز في الميزان التجارى مع العالم الخارجى -

وكل ما تقدم واضح ومعلوم ولذا يجب البدء بأعداد التخطيطات القبلية طويلة المدى . وإنما تقدم هذا التقرير بهدف معاونة الأجهزة التي ستتكون ويحدد إليها أعداد هذه التخطيطات وفي ضوء المناقشات التي تمت مع القائمين بأعداد وطباعة التخطيطات العمرانية في وزارات ٠٠ التخطيط والإسكان والإدارة المحلية ومع الاختيار على موضوعات يرى أنها تغطي جانباً كبيراً من احتياجات الدولة في مجال التخطيط الاقليمي العمراني . وثمة عليه فقد أعد التقرير خلاصتها الجزئية التالية :

الجزء الأول : يتناول بإيجاز ما يحتمه كل مستوى من مستويات التخطيط وطبيعة الدراسات وأصنافها _____ فيه . مع التركيز على التخطيط الاقليمي القرائي (العمراني) لكونه حلقة الوصل بين كل من التخطيط على المستوى القومي والتخطيط على مستوى المحافظات كما يتقدم عرضاً للطرق التخطيطية المتبعة في أعداد التخطيطات الاقليمية العمرانية ومن بينها طريقة محطة تهدف الى التوصل لنتائج سريعة . هذا بالإضافة الى عرض موجز لمراحل عملية إعداد المخططات الاقليمية وبما تيسر تنفيذها .

وإن العنصر من هذا الجزء هو الاعلام بطبيعة مراحل الدراسات لمن سيعاين المخططين والاختصاصيين في أعداد هذه التخطيطات . وطبيعة العمل لمن سيقومون بالتنفيذ وطابع المخططات . هذا بالإضافة الى عرض اقتراح عن كيفية البدء بمطابقة التخطيط الاقليمي لمسئور _____

وسر المؤلف تقدم وأمر الفكر الى السيد الدكتور طاهر العادي استاذ التخطيط بقسم الهندسة المعمارية كلية هندسة القاهرة على معاينته ببعض من أبحاثه في مجال التخطيط الاقليمي والضفة في هذا الجهد .

الجزء الثاني : يضم ثلاثة أبواب

_____ الباب الأول : يتضمن موجزاً عن الأوضاع العمرانية الحالية في المراكز الحضرية بحصر بحلة قديمة وفي مدينة القاهرة بحلة خاصة . ثم يتناول الأسس النظرية في الدراسات التحليلية لاحتياجات وإيجابيات التوسع العمراني من نواحيه الاقتصادية مع الأخذ في الاعتبار الارتباطات والعلاقات المتبادلة بين مركز التجميع والأقليم الذي يضمه .

الباب الثاني : يشتمل على استراتيجية مقترحة لتسمية وتطوير المستوطنات الريفية والمحروسة
في إقليم زواغى وذلك عن طريق توزيع جغرافى سليم لهذه المستوطنات بتسهي
بحيث يؤدي كل منها * حسب مسأله من تدرج هجوس واحد يجمعها جميعا وثالثه الاعتمادية
والاجتماعية . وقد روي في اعداد هذه الاستراتيجيه ملائمتها للاحوال الاجتماعية والاقتصاديه
بجمهورية مصر العربيه * الا انه بطبيعة الحال يتوجب تكليف بعض عناصر الاستراتيجيه بحيث
تتوافق مع احتياجات كل اقليم ومع ما قد يتميزه من احوال ووضاع خاصة *

الباب الثالث : يتناول دور التخطيط الاقليمي العسوانى في التنمية الصناعيه على كافة مستويات
التخطيط (قومية اقليمية * محلية) وما يستلزمه ذلك من سوحات ودراسات ا عن العواكل
التي ادهت الى توطين الصناعات المتواجده في المساحة التخطيطيه * وعن تقدير التركيب
الصناعي فيها لاحتفاح الانشطة الاقتصادية الرئيسيه واحباب تواجد ها وما قد يستدعيه الامر
من تنوع في الصناعة في غير اثار التركيب الصناعي المتواجد على التوالى العسوانى * وعن احكام
توفير فرص المعاليه للا الجنسين ذكورا واناثا * بالخير واحداث على هدى سياسة علاجيه
للحفاظة على مستوى الاقليم * وعن التوقعات السكانية واثرها على سياسة التصنيع وفي النهايه
عن توطين الصناعات *

مفهوم التخطيط

التخطيط هو الوسيلة العملية للتطوير ، والمقصود بالتطوير هو النهوض
بالتواحي الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع .

فلا تسان لا يعيش في فراغ بل يحيا في بيئة لها البريقا الطبيعية والبشرية ،
وكان الانسان البدائي يعيش عبدا للبيئة التي احتوته ، ولكن التقدم العلمي
والتكنولوجي على مر العصور حرر الانسان تدريجيا من سطوة البيئة الى حد كبير
واصبح الانسان هو سيدها المتحكم بعد ان كان خادما لها المحقور . وتحتاج هذه
العلاقة بين الانسان والبيئة الى نوع من التنظيم حتى لا يسرف الانسان في استغلال
مواردها الطبيعية او يفسد . هذا الاستغلال ومن هنا ظهرت فكرة
" التخطيط الالهي " التي تهدف الى وضع الخطة الخلقى لاستغلال الموارد في إطار
التسليق المكاني بحيث تقدم المجتمع وتحفظ سلامة البيئة .

والتخطيط السليم يستلزم الربط الكامل بين مختلف اوجه النشاط في التواحي
الاقتصادية والاجتماعية والسرانية ، ذلك ان اوجه النشاط في التواحي الاقتصادية
والاجتماعية تنعكس على اوجه النشاط السراني واخرى فيها . وكذلك يؤثر هذا النشاط
الاخر - اي النشاط السراني - على عدد ما يمكن تحليفه من السياسات البيئية
في المجالات الاقتصادية والاجتماعية .

ومن هنا يلزم التفكير الملحي . . . في مجال " التخطيط الشامل " بضرورة
الربط والتنسيق الكامل بين مختلف مستويات هذه الانشطة جميعها وان
المستوى الذي عند الربط بينهما - في تخطيط شامل متناسق - هو مستوى
التخطيط الالهي .

وعلى هذا ، فالتخطيط الالهي لا يقصد به مجرد تنظيم السران او
الاستجابة لمشاكل الالهي نفسه ، انما هو عملية ربط بين اسكانيات الالهي والالهي
الاقتصادية فيه بين إطار السران الذي يساعد على تأدية دوره في المجتمع .

وعلل بهذا تكون قد القينا بعض الضوء على ما أصاب علم التخطيط من تطور في ابعاده وامكاناته من الناحية الموضوعية . فلفه تغطي التخطيط مرحلة المعالجة السطحية عن طريق تنفيذ بعض الدراسات المتناثرة ، هنا وهناك ، قبل اصبغ يستهدف تطوير كل نواحي النشاط وكل الموائن الانسانية بكافة انواعها ومستوياتها .

وقد أدى ، هذا التطور الى تنبؤات جذرية عن التخطيط الذي كان يمارس

حتى الخمسينيات ومن اهم هذه التنبؤات :

- ١ - اتساع عملية التخطيط بحيث شطت المعامل الاجتماعية والاقتصادية .
- ٢ - التأكيد على ان التخطيط يجب ان يكون عملية مستمرة .
- ٣ - ضرورة استتصال طرق فنية متقدمة وبالاخص في النواحي الحسابية لعمليات التخطيط والتنوع للمستقبل ولا اختيار الحل الا مثل من بين شراطات الحلول .

وفي ضوء كل ما تقدم يستلزم ان لا يكون سلاح التخطيط العمراني قسي حياتية العملية مقتصر على استيعاب المبادئ والتنبؤات الاساسية التي يثقلها اثنا دراسة ، بل لا بد وان يكون واسع الاثر ودائم الاطلاق حتى يمكنه ان يباين ركب الحضارة المتنامية وان يستشرف ما يحتمل ان يجرى به العلم من مستحدثات ، كما لا بد وان يلم - والى حد معقول - بمختلف مجالات العلوم الاقتصادية والاجتماعية مثل علم الاقتصاد وعلم الاجتماع وعلم دراسة السكان وعلم الانسان وعلم الاستيطان وعلم دراسة البيئة وعلاقتها بالكائنات وعلم النفس الاجتماعي ، وذلك ليتكمن من الربط والتنسيق بين نتائج الدراسات التخصصية والتعاون مع المتخصصين في هذه العلوم وايخرج في النهاية بتخطيط واقعي وسليم .

انواع التخطيط

هناك انواع كثيرة للتخطيط لا نه في الواقع يمكن رسم خطة لكل ناحية من نواحي الحياة . الا أننا نقتصر هنا على انواع التخطيط المرتبطة بالتخطيط

الاقتصادي وهي بصفة خاصة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي والمصرفي وهي تتلخص
النواحي من التخطيط التي تشملها الخطة الشاملة للدولة .

• فإذا تناول التخطيط الإنتاج سواء كان من الأرض أو المصنع بواسطة الإنسان أو
الآلة فإن التخطيط يكون " تخطيطا اقتصاديا " .

• وإن تناول التخطيط شأنا من شؤون الإنسان فإن التعامل يكون مع المجتمع وبالتالي
يكون التخطيط " تخطيطا اجتماعيا " .

• وإذا تم التعامل مع الطبيعة والبيئة فالتخطيط يمكن تسميته " تخطيطا طبيعيا " .
أو " تخطيطا عضويا " أو " تخطيطا حصرانيا " .

أما " التخطيط الشامل " فهو عملية الأعمار الثلاثة السابقة معا ، لأنه
من المفروض أن ينتفع الإنسان بما هو متواجد في الطبيعة فسرور تواجد رأس المال .
فإذا أخذنا أحد هذه الأبعاد الثلاثة فسوف لا تكون هناك خطة شاملة ، وبالتالي لا
يمكن تحديد خطة أو هدف . ولذا فإنه فإن التخطيط الشامل أصبح ذا أهمية حيوية
وخصوصا في الدول الاشتراكية حيث يقوم التخطيط أساسا على استغلال موارد الإنتاج
استغلالا كاملا من أجل تحقيق الرفاهية للإنسان . ولهذا لا يكفي لبلوغ هذا الهدف
أن تقتصر على التخطيط في الميدان الاقتصادي وإن يكون هذا الميدان هو المقصد
الرفاهية ، بل لا بد وأن يتسع مجال التخطيط فيشمل جوانب حياة المجتمع كلها
سادية واجتماعية وفكرية وصحية ، فليست الرفاهية الاقتصادية إلا نتيجة حتمية
الأسس المتكاملة منها ما هو مادي واجتماعي وثقافي . كما وأن أوجه النشاطات
النواحي الاقتصادية والاجتماعية تتمكن من أوجه النشاطات المصرفية وتأثر ببعضها .
وكذلك يؤثر هذا النشاط الأخير - أي المصرفي - على مدى ما يمكن
تحقيقه من السياسات الموضوعة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية .

مستويات التخطيط

مستويات التخطيط هي :

- 1 - المستوى المحلي : Local Level
ويتشمل في التخطيط الذي يتناول مركز استيطان سوا مدينة أو قرية أو مساحة جغرافية صغيرة .
- 2 - المستوى الإقليمي : Regional Level
وهو التخطيط الذي يتناول مساحة جغرافية واسعة بجميع مشتلاتها من حيا و قرية طبيعية بشرية و من مختلف مراكز التوطن ريفية وحضرية .
- 3 - المستوى القومي : National Level
وهو الذي يهتم في خطوط مبرهنة الأهداف القومية لمستقبل الدولة ككل .

بالإضافة إلى المستويات الثلاث السابقة فهناك التخطيط على المستوى الدولي (International Planning) ويعد لمجموعة من الدول تتفق على إيجاد حل لمشاكل مشتركة بينها ، وغالبا ما تكون هذه المشاكل ذات صبغة اقتصادية مثل مشروعات السدود والخزانات على أنهار الكبيرة التي تسرب أكثر من دولة مثل سد الفرات على سورية والسد العالي بمصر ، ومثل السوق المشتركة للدول العربية والمسلمون المشتركة للدول الأوروبية وما شابه ذلك .

وفيما يلي سنتناول بالتوضيح مفهوم كل مستوى من هذه المستويات التخطيطية الثلاث ، مع التركيز على التخطيط الإقليمي وطرق اعدادها ، لأنه بالإضافة لكونه موضوع هذا التقرير فإنه حلقة الربط بين كل من التخطيط على المستوى القومي والمستوى المحلي .

أولاً - التخطيط القومي

المشبح حالياً في معظم الدول هو إعداد مخطط قومي "اقتصادي" ، إلا أنه انفتح في ضوء تجارب التنمية الشاملة في العديد من الدول وبالأخص في الدول النامية وبحسب إعداد مخطط قومي عمراني (فراشي) على أساس مسوحات استيعاب اقتصادية واجتماعية .

ذلك ان المخطط القومي الاقتصادي يحدّد في خطوط مبرهنة وبتما على مسوحات تتم على المستوى القومي الأهداف القومية لاستجلب الدولة . وهذا لا بد ان نتناول على سبيل المثال : معدل النمو الاقتصادي ، أعداد مخططات تطوير وسائل الاجل تبيّن منه تباعا برامج التنمية للأجيال المستقبلية ، نمط التركيب الاقتصادي (في الداخل ومع الخارج) ، سبل ضمان التمويل اللازم لشرائط التنمية ، التخطيط لتأمين أهداف المجتمع ، تحديد مساهمة كل من القطاعين العام والخاص في عملية التنمية ، مخططات للتنمية الاجتماعية والثقافية وهكذا . والفروض ان كسبل هذه الأهداف القومية تنجسد عضوياً في مكان معين وزمن محدد ، فالأهداف الاقتصادية مثلاً تدعو الى توزيع جغرافي وتوزيع سكاني سليم للشرائط التي ترد في المخطط ، كذلك الأهداف الاجتماعية وما تربي اليه من توزيع في الخدمات اللازمة للمواطنين فانها هي الأخرى تدعو الى توزيع وتوزيع سلمي حسب ما تدعو الحاجة اليه .

وبما عليه فان هذا التوزيع والتوزيع السكاني يجب ان يتعدد في اطار مخطط قومي "عمراني" يحدد على أساس مسوحات ودراسات تحليلية تتناول النواحي الاقتصادية والاجتماعية والفنية ، بحيث يتم كل ذلك في اطار من الوعي الكلي والادراك المبني باحتياجات الجيل القادم .

والفروض ان يتضمن هذا المخطط اقتراحات لتعمل مشاكل على المستوى القومي تتناول على سبيل المثال لا الحصر تنمية اقاليم منطقة اقتصادياً ، او معالجة اختلال التوازن السكاني عن طريق خلق مناطق جذب جديدة وما يتطلبه ذلك من

بحاجة مشكلة تلبية وتلويح الرفق ومشكلة اطار التوزيع الجغرافي لمراكز الانتاج . او معالجة
مشكلة تلوث البيئة . . . وغير ذلك من المشاكل التي لا يمكن التوصل الى الحل السليم لها
الا على المستوى القومي .

وجد يربا لذكرا انه بسبب الطبيعة الشولية لاد ااحات المخطط القومي وأن مشكاله لا يمكن
التوصل الى حلها بالافصال عن بعضها او على مستوى محلي فان الامر يستلزم تواجد هيئة تخطيط
مركزة تقوم بدراسة جميع المشاكل التخطيطية القومية بالترابط مع بعضها سواء ما هو خاص بمخططات
الزراعة والثقل او توطيق الصناعات او توزيع التجمعات السكنية والاسكان او الخدمات العامة او
الدفاع وغير ذلك .

وتقوم ايضا باعداد المخططات ووضع السياسات لهذه القطاعات على المستوى القومي . وكما
ذلك لا يمكن التوصل الى قرارات ودراسات تمكن عند تنفيذها من تحقيق الاهداف القومية
الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية .

وواضح ما تقدم ان الاهداف من المخطط القومي هو تنمية الدولة ككل وانته في حالة عدم تواجده
تستمر حالة التنافس بين الاقاليم الدولة في الحصول على الاخطارات اللازمة للتنمية . الامر
الذي يترتب عليه حالة تنسية غير متوازنة بين الاقاليم .

وبسبب ما تقدم هو الاهداء الحاجة طارة في الدول النامية من اتخاذ قرارات سريعة بشأن حل المشاكل
العمرانية المتواجدة وعدم اكان الانتظار لحين الانتهاء من اعداد مخطط قومي هيكلي
النوع السابق الذكر فانه يمكن الاكتفاء جديا باعداد تصور سريع لهذا المخطط من الناحية واسعة
تشمل التنسيق بين جميع المخططات الاقليمية التي تعد هي الاخرى بطرق سريعة ومبسطة اي بدون
التعمق في دراسات وابحاث تفصيلية في النواحي الفنية والاقتصادية . والقصد من اعداد هكذا
المخطط القومي السريع هو وضع اساس سليم لبدء عملية الاصلاح والتنمية .

وواضح أيضا ما جعل ان الدراسات والمسوحات والمعلومات ليست هي في حد ذاتها الهدف من الاخير للتخطيط العمراني بل انها وسيلة الى تعيين الاهداف واهم بعد ذلك هو استخلاص النتائج من الدراسات التحليلية التي تجرى والنتائج التي تعتمد على هذا لتتضح من هذه الدراسات بحيث تكون اما على شكل المقترحات والتوصيات ، وفيما يلي اشارة توضيحية لذلك .

مثال (١) - اظهرت المسوحات الحديثة على المستوى القومي في مصر نقعا متزايدا في مساحة الاراضي الزراعية الخصبة القديمة نتيجة لزحف العمران عليها وحيث ان هذه الاراضي يجب الحفاظ عليها لتوفير الغذاء والمواد الخام الزراعية التي تستخدم في الصناعة ، وبناء عليه فان التوصية من هذه المشكلة يمكن معالجتها على النحو التالي :

- * الحد ما يمكن من الزحف العمراني على الاراضي الزراعية
- * مع السطوح بتوطين مناطق خفيفة تقم على مواد خضراء
- * زراعة في او بالقرب من مراكز التجمعات الريفية

مثال (٢) - اظهرت الابحاث التي اجريت في السنوات الاخيرة على تواجد تلوث بيئي

(هواة في المياه او الجو او الارض) في دخول مناطق التجمعات البشرية والتجمعات الصناعية نتيجة للتعاون العديد في اتخاذ الاحتياطات الصحية ، الامر الذي يؤدي ، في حالة عدم تدارك هذا الامر لايهم المواطن والذي تنعكس آثاره الفورية ليس فقط على التواحي الصحية بل والتواحي الاقتصادية ، انه يؤدي الى خسائر مادية جسيمة وهذا قد تذكر منها على سبيل المثال ، ان الخطر المستوي الصحي العام لسكان الاقليم نتيجة هذه التلوث سيؤدي الى انخفاض انتاجية العطلة عامة والمواطنين بصفة خاصة ، وبالاضافة الى ذلك الانفاق الذي ستتحمله الدولة في علاج المرضى نتيجة لتعودهم للتلوث بطريقة مباشرة او غير مباشرة وكل هذا يمثل خسارة في الدخل القومي .

- ب - استمرار حالة التلوث يؤدي الى النفور من ارتياد الأماكن السياحية المطارة بهذا الاقليم الامر الذي يشرب عليه خطر في دخول الافراد وبالتالي في الدخول القوي .
- ج - الاثر السيء على الثروة الحيوانية ومنتجاتها وكذا الثروة السمكية نتيجة لشدة تلوث المياه ولانعكاس المياه على الانتاج ويحصد لذلك خل .
- د - عدم صلاحية مياه المجاري المائية للاغراض الصناعية الى استعمال المياه الجوفية كمصدر المياه - المياه الجوفية بدأت هي الاخرى في التلوث - وهذا يؤدي الى اخطاات عكس رأس المال المستثمر في الصناعة .

وبناءً عليه فان التوصية في المخطط القوي يمكن ان تكون على النحو التالي :

- * يجب المحافظة على المياه والتربة والمياه من
- * التلوث وذلك بتصحيح الاوضاع القائمة
- * وتلافي مسببات التلوث مستقبلا

مثال (٣) - أظهرت المصحات والمدارس والجامعات التي جولة مطاحة الاخر المعصرة في جمهورية مصر العربية لا تزيد عن حوالي ٥٠٢٣ من مطاحة القطر الذي يبلغ عدد سكانه حوالي ١٢ مليون نسمة ، وان القاهرة وحدها تضم خلالها اكثر من ثمانية ملايين نسمة ، وان اذا اشتمت الاوضاع الحالية على ما هي عليه حتى عام ١٩٩٠ فان عدد السكان الجمهورية سيبلغ حوالي ٦٠ مليون نسمة منهم ١٦ مليون نسمة في القاهرة وحدها اي اكثر بقليل من $\frac{1}{4}$ جملة عدد سكان الجمهورية . كما اوردت الدراسات ان معدل الزيادة السكانية في هذه المدينة مرتفع وينفذ كثيراً عن المعدل المتوسط على المستوى القومي ، وان السبب في ذلك هو قوى الجذب الشديد والمركزة بهذه المدينة . ومن هذا الواقع يمكن التوصية بالاتي :-

- * اعداد تخطيطات هادفة الى تنمية اقليمية متوازنة
- * وتوزيع سكاني سليم

والإضافة إلى مثل هذه التوصيات فإن المخطط القومي المصري يتضمن أيضا مخططات لقطاعات اقتصادية واجتماعية على المستوى القومي تتنفع منها جميع اقاليم الدولة مثل السياسات الخاصة بتوليد الصناعات والتعليم والأسكان والشبكات الإقليمية للنقل والمنافع العامة وغير ذلك .

وإسوة الألمان والبريطانيين مخططات المسوحات والدراسات ونتائجها يستعملن اظهارها على خرائط برسومات واضحة وسهلة التعبير ، كما أن هذه الرسومات لا يستعملن فيها في مراحل الدراسات التخطيطية على المستويين الإقليمي والمحلي .

ثانياً - التخطيط الإقليمي

تعاريف

- فيما يلي بعض التعاريف الواردة عن التخطيط الإقليمي
- ١ - في تعريف لندكتورة (١) P. Sen Gupta عن التخطيط الإقليمي تقول :
انه محاولة مدروسة للتوصل إلى الاختلال أو أمل للوارد الطبيعية من طرق التخصص الإنتاجي الإقليمي بحسب المزايا الطبيعية لكل إقليم .
 - ٢ - وورد في الموسوعة البريطانية التعريف التالي للتخطيط الإقليمي :
التخطيط الإقليمي هو اصطلاح يستعمله علماء السياسة والمهندسون والاجتماعيون والجغرافيون وغيرهم ، ويصعدون به المنهاج العلمي الذي يتم في إطاره دراسات متتابعة لتناقض التنظيم الإقليمي للقوايا الطبيعية والبشرية في أية مساحة على سطح الأرض .

(١) Sen Gupta, The Principles and Technique of Regional Planning, Madinat Summer School, Aligarha Univ., June 1965, P. 1.

وقد أشار (2) Benton Mac Kays إلى ثلاثة أهداف رئيسية للتخطيط
الاقليمي وهي :

- (١) المحافظة على الموارد الطبيعية وتخطيط استغلالها
 - (٢) التحكم في نقل السلع
 - (٣) تطوير البيئة لتنمى مع مطالب واحتياجات المجتمع .
- كما أورد أن هذه الأهداف لا ترتبط بالتوزيع الاقليمي لعدم بل ترتبط
أيضا برسم خطة طويلة الأمد لكل هدف منها .

واضح أن هذه التصاريف - وكما ذكر سابقا - بأن المفروض الأساسي من
التخطيط الاقليمي هو خلق العلاقة المتناسقة بين المجتمع والبيئة الطبيعية التي يعيش
فيها ، وأن هذه العلاقة تشمل النشاط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمجتمع .

أهمية التخطيط الاقليمي في العصر الحديث

أن تكوين وتطوير المجتمعات في العالم الدولة الواحدة ما هو الا صورة
محصرة لتكوين الدول ونشأة الحضارات وتطورها في دول العالم . ذلك لان التكوين
والتطور في كل من الاقاليم والدول ليس في الواقع الا تجسيدا لتفاعل العديد من
العوامل بعضها "عوامل مشيرة" تتمثل في التصورات الابدولوجية والتطور العلمي
والتكنولوجي ، والعرض الآخر "عوامل متواجدة وثابتة" تتمثل في البيئة الطبيعية .
اما الاشطة الزراعية والصناعية ومستقراتها من تمويل ونقل وتنظيمات فما هي الا
وسائل لتأمين على تطوير سعيمة الانسان نحو الأفضل ، كما وان هذه الوسائل يمكن أن
تصبح عوامل هدامة اذا أسي استعمالها . وقد اتاح التقدم التقني في العلوم
والتكنولوجيا لانسان هذا العصر فرصة التحكم في البيئة بعد ان كان الانسان الهادي
عبدالها .

(2) Arthur Gillieson, Regional Planning and Development,
London 1955, pp 7-9.

بدأ الاهتمام بتخطيط الهيبة في اعقاب التطورات السياسية والاقتصادية التي حدثت في صربيا الحالي . ومن اهم هذه التطورات تحرر المستعمرات واضطراب العلاقات التجارية بين الكتلتين الشرقية والغربية وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية بامثلة ط ادى السى تدور حالة التجارة الحرة واضطلال السوق الدولى للمنتجات الصناعية . وقد ترتب على كل هذه العوامل حدوث العلاقات خاصة في الدول الرأسمالية وحققت خاصة في دول غرب أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية . وأهم هذه الاضاح والاضافة الى الزيادة السكانية المضطربة فان الدول الأوروبية وجدت نفسها مضطرة الى الاتحاد ولحد كبير على موارد الطبيعية بعد ان قل اعتمادها على استغلال موارد المستعمرات كلما كان الحال من قبل . لان هذه المستعمرات لما انها قد حصلت على استقلالها او انها تكتفى في الحصول عليه .

وهكذا اضطرت الدول الاستعمارية ان تعيد محاولة استغلال موارد الطبيعية من زراعة وصناعة ، كما اتجهت في نفس الوقت نحو التعاون الدولى ، وكل ذلك كيد يسهل للاستغلال اللاتىمى لتروات المستعمرات .

كما نجد ايضا انه الم الضغوط الاقتصادية والمطالب الاجتماعية المتزايدة اضطرت معظم هذه الدول الى اعادة النظر في جميع نظم التعبير التي نشأت في اثناء عصر الازدهار الاقتصادي خلال المرحلة الرأسمالية السابقة . ولهذا السبب ايضا بدأ الاهتمام بتخطيط الهيبة والتخطيط الاقليمي في بعض من هذه الدول الرأسمالية في أوروبا اولا ثم تلاها الولايات المتحدة الأمريكية ومن ثمها الكتلتين بدأتا تشعران بضرورة استغلال موارد الطبيعية . كذلك من المعروف ان جميع الدول الاشتراكية تأخذ بعداً التخطيط الاقتصادي والاجتماعي والعمالي وهو نفس مجال التخطيط الاقليمي ومن ناحية اخرى نجد ان الاهتمام بالاعل ينفس ههنا الجدا بدأ في كثير من الدول النامية بالشرق وآسيا وأمريكا الجنوبية وعلى الاخرى في الدول التي تعاني من مشاكل التضخم السكانى .

ثالثا - التخطيط المحلي

ويتناول التخطيط على مستوى ساعة جغرافية صغيرة وعادة ما تكون مركزا لتجمع صغير أو كبير حضريا كان أو ريفيا وهو ما اصطلح على تسميته تخطيط المدن .
هذا التخطيط يمكن اعتباره وسيلة للتفوق والادراك الصحيح بطريقة خفية بهدف اصلاح وتنمية البيئة العمرانية بالقرابة مع الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية ومع اتباع اسس تصميمية سليمة .

ويتضمن التخطيط لتسليم لعملية استنتاج وتنسيق والمخرج برنامج شامل من تسمية واعادة تصميم التجمع . ويتم اعداد هذا البرنامج يخضع لتحقيق الاهداف المحلية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية آنذا في الاعتبار كل من الاحتياجات الحالية والمستتوقعة مستقبلا . وهنا عليه فان المخطط يتضمن في النظام الاول ابحاثا عن الاساس الاقتصادي للمجتمع ، وعن الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية في مركز التجمع كقاعدة مستقلة وفي نفس الوقت باعتبار هذا المركز جزءا شكليا مع باقي مراكز التجمع في الاقليم الذي يتواجد به المركز موضوع الدراسة . كما يتضمن المخطط ايضا نصيا لمصور يحرر عما تعنيه الخطة (خطة تتبثق من عناصر الدراسات المشار اليها) من نتائج واقتراحات في مجال انطاعات الأراضي ، وحيث يكون هذا المصور مرشدا في عمليات التنمية واعادة التصميم على كامل المساحة التخطيطية التي تشمل مركز التجمع والمساحة الجغرافية حولها التي بينها وبين المجتمع علاقات وظيفية متبادلة .

هذا وان التخطيط لا يتفاج الا ريفي يعتبر جزءا شاملا لتخطيط المدن لأنه يتعلق اساسا بتعدد المواقع وكثافات الاشغال للأراضي التي تلزم لمسطحات الاستخدامات الوظيفية للفراغ المتصل بالمدينة والحياة فيها .

ويعبر بالذكر انه منذ الثلاثينيات اُمدت دولنا نزول تعدد تخطيطات المدن عديدة بدول الشرق الاوسط على نهج الطرق التخطيطية التقليدية التي تركز على الفراغ العمرانية والمخطط الجمال على تكوينات العناصر العمرانية داخل المدينة

باعتبارها وحدة تخطيطية قائمة بذاتها ومستقلة عن باقي المساحات الجغرافية حولها ولا تتناول هذه التخطيطات إلا دراسة وشرة في النواحي الاجتماعية وتكاد تكون معدومة في النواحي الاقتصادية . ولهذا الأسباب روى تفسين الباب الثاني من هذه المحاضرات الذي يشتمل على الامساك النظرية الاقتصادية في دراسة المدينة باعتبارها جزءا من الاقليم الذي يسميها .

العهد بين المستويات التخطيطية الثلاثة

هو الطريق لحل مشاكل التنمية في سورية

لقد أخذت جمهورية مصر العربية وبندوا اخر الخمسينيات تفكر بالاختصاص التخطيط الاشتراكي العباس على المستوى القومي ، لانها دولة نامية تشهد بالتحريك الوطني الكامل عن طريق التحرير الاقتصادي ، وصلت جا هدية على ايجاد خطط تنمية قوية خمسية لاستغلال بعض اماكنها الاقتصادية ، ولما جهة التحديات التي تلاحقها عليها الدول الاستعمارية وكذا التحديات الداخلية شظية في النواكس المشطرد بوجه عام وفي انفجاره بالسدن بوجه خاص ، وضيق الرقعة الزراعية ، والحاجة الى استيراد الكثير من الخارج لمواجبهه التوسيع الاقتصادي والسيان تنفيذ المشروطات الانتاجية ، بهدف رفع مستوى معيشة المواطنين الامر الذي اوجب الادارة المحلية في المحافظات والحد من أهداف خطة التنمية ، مسن حيث الاختصاص المخصصة للانشطة ، حيث حددت المشروطات طبقا لاهيتها بالنسبة لخطة التنمية .

ومن الواضح ان الخطط الخمسية بجمهورية مصر العربية باعتبارها دولة نامية ، تعطس الاولوية دائما لبعض المشروطات الانتاجية ذات العائد السريع الذي يتيح للدولة السير نفس الضادة للتحرير الوطني والاقتصادي تلقى على الدولة هيمن تخصيص الكثير من دخلها القومي لمعركة الصود والتحرير .

وبنا على ذلك ، فان خطتها الحالية للتنمية ، تعتبر بوجلية بالنسبة

للظروف الحاضرة ، ويستدعي الأمر حتمية تطبيقها لتحقيق الخطوط العريضة للأهداف
العملية للدولة . إلا أن هذا الموضوع يثير الكثير من المناقشات والمطالبات . حول
تطبيق بعض الاحتياجات العدمية المسلحة ، لأن الطالبين بتطبيق هذه الاحتياجات
يرون فيها حتمية وأجبية لزيادة إنتاجية المجتمع . الأمر الذي يتضمن أيضا مسح
أهداف الدولة العملية . وأن العلاج لكل ذلك لا يكون إلا بالترباط بين التخطيط في
مستويات الثلاثة ، مع سرورية الخطة المركزية والعمل على التجهيد المستمر كمنهجية
لتجارية التخطيط .

فعملية التخطيط - في كافة مجالاته - عملية متشابكة ، لأنها خلاصة
التوصيات المادرة من تخصصات عديدة في كافة النواحي ، بعد وضعها في إطار عام
مترابط لتحقيق أهداف المجتمع . ولذا لا بد من الربط بين مستويات التخطيط ،
خصوصا في ظل نظام الحكم المحلي والأمر كية الإدارية ، ويتعمق أن يكون التخطيط
القومي الشامل هو الإطار العام الذي يلتزم به الجميع ، لتحقيق أهداف الدولة بحيث
تنتج وخلاصة مخططات التخطيط الإقليمي الذي بدوره هو الخطوط العريضة للملآت
والإمكانات التي تربط بين الظروف المحلية القائمة . وأن أي انفصال بين المستويات
التخطيطية الثلاثة لا يؤدي إلى تحقيق أهداف الخطة المركزية التي تعتمد لنجاحها
أن تتبع مصادرها من أسفل القاعدة ، عن طريق أجهزة محلية قادرة على الحركة في
جميع المجالات - عملية واجتماعية واقتصادية وإدارية - لتعزز القدرات الفعلية
لمجتمعها المحلي ، حتى يمكن تجميع الدراسات والبحوث والنتائج إلى المستويات
الأعلى القومية وقومية .

انطلاقا من هذا التحليل نجد أن التفاعل المعنوي للمجتمع ، كوحدة
متكاملة ، أمر حركي الشعب لنفسه بنفسه ، شروط أساسية لتحقيق التفاعل في تعدد
الإمكانات والمخططات في خطة موحدة بصفتها العامل الوحيد الذي يمكن حسن
طريقه الاستفادة الكاملة بكل فرد في المساعدة في البناء لصالح المجموعة ، كما أن
التفاعل المستمر بين كافة أجهزة الدولة على المستويات الثلاثة ، المحلية والإقليمية

والقوية + يحقق نجاح الخطة المركزية ٠٠٠٠ النجاح الذي لا يقاس كليا (عدد المشروعات)
وانما يتناحل الأمور وتخطيطها وترايطها بحيث تنمو الدولة بصورة حذوية وسليمة ٠٠٠ وانما
تعلم بحزم الحكومة على اعداد اجهزة متخصصة لتنظيم المستويات التخطيطية الثلاثة - القوي
والاقلبي والمحل - لتسير شؤونها بتناحقة في ظل تشريعات محددة .

ومن النقاط التالية على بعضها اهم مشاكل التنمية يمكن الاستدلال على التناقضات
بين تطلعات الخطة العامة والتخطيط المحلية عندما تكون الاجهزة المحلية منفصلة عن عملية
التخطيط الاقليمي والقوي + هذا من جهة ومن جهة اخرى يمكن التعرف من خلال عيبه
النقطة على مدخل الحل السليم لكل مشكلة من المشاكل التي صنعونها .

تنمية الريف

هذه المشكلة تعاني منها الكثير من الدول الزراعية النامية + ومن بينها مجموعة
دول العالم العربي + الا ان النقطة هنا تنحصر على جمهورية مصر العربية .
نقد ان حصلت مصر على الاستقلال حيا في منتصف هذا القرن والاهتمام بتزايد تحسبو
التوصل الى حل لهذه المشكلة الا ان مدخل الحل الذي اتبع ولا يزال شعبا لم يأخذ
الاتجاه الصحيح لانه لا يعتمد على يطلق عليه " معالجة مشكلة " ويتناول في اعمال تدميري
بعضه بعض قري الريف بل الاخص تلك التي تطل على طريق رئيسية عامة . واستثناء القرى التي
تعرض للكوارث حريق او فيق فان هذه الاعمال لا تعتمد على " خدمة سكان نموذجية او توفير
بعض البنى التحتية العامة (تعليمية وصحية) والمرافق العامة وعلى الاخص الكهرباء " ويستهدف
الانارة وكذا مساكن المسكوب . وكل هذا يؤدي السببي تحقيق الهدف
من التنمية الريفية . كما وان استمرار بناء الريف على تخلفه الحالي يشرب عليه نظام الاثار السوفيت
لهذا التخلف يوما بعد يوم . ومن اهم هذه الاثار :

استمرار بقا الريف على ثقافته الحالي يتربى عليه تفاقم الآثار السلبية لهذا التعلف يوماً بعد يوم . ومن أهم هذه الآثار :

- 1 - نقص في معدل ما يخص الفرد من ناتج الزراعة ، وازدياد هذا النقص مع النمو السكاني
- 2 - استمرار سبل الهجرة من الريف إلى مراكز التجمعات الحضرية ، وما يتربى على ذلك من زيادة سوء الأحوال السميكية في هذه المراكز خاصة سواء نتيجة للتلوث الكمي والنوعي في السكن والأسكان الصحي ، أو مشاكل النقل والواصلات أو التلوث وغير ذلك . هذا بالإضافة إلى مشاكل التوزيع الحضري الذي يتم في اغلب الأحيان دون تخطيط صحيح وعلى حساب الأراضي الزراعية
- 3 - تعطل الدولة بأنها استشارية تلحق طاقاتها إذا ما اتجهت نحو معالجة مشاكل الحضر وتوسعاتها ، وما يتربى على ذلك من عدم إمكان تحقيق الهدف الأساس للتنمية وهو زيادة الدخل القومي .

هنا على ما تقدم وعلى بأن عدد سكان الريف في جمهورية مصر يبلغ في واقع الأمر - إذا استبعدنا الحايير المعمول بها في كل حين فقد ير عدد السكان بكل من الريف والحضر - حوالي ثلثي جلة عدد السكان إن لم يكن أكثر ، فإن التنمية الريفية يجب ان تعطي لها أولوية في خطط التنمية ، وإن تتم دراسة المشكلة بعناية على أساس ومقاييم أهم وأصل .

فالريف ومشاكله العديدة يحتر وحدة متكاملة ولا تنجز إلى مشكلة السكان فقط أو مشكلة زراعية فقط أو مشكلة انارة أو مياه شرب أو غير ذلك من المشاكل ، وإنما لو كان الهدف فعلاً هو التطوير كما يعنيه أسلوب العصر الذي نعيش فيه ، فلا بد من نظرة شاملة إلى الريف كونه وما يحويه . ومن هنا يتوجب عند معالجة الريف لتطويره اليد * بتناقض عملية لبعض السياسات العامة التي ستفرق بالضرورة أوضاعها معينة بالنسبة للأجزاء (الأقاليم) ومن ثم بالنسبة للريف ككل . . . وذلك بحسب مناقشة مثلا :

- ١ - سياسة استصلاح الأراضي : وما هو أقصى ما يمكن استصلاحه في ضوء مصروفه الموارد المائية وإمكانات زيادة هذه الموارد
- ٢ - سياسة الزراعة : من ناحية النظم الاقتصادية الزراعية التي ستتبع سواء ملكيات ميساعات متساوية أو تمازجات أو غير ذلك بما يناسب ظروف وأوضاع مختلف الأقاليم ، ومن ناحية مميزات المحكة لأن ذلك يتيمه وضع معدلات المسطحات المزراع وعليه يقد ر حجم المساحة اللازمة (عمالة زراعية وعمالة خدمات) ذات الحد الأدنى لمستوى معيشي مقبول ، ومن ثم حجم التجمعات السكنية وتوزيعها جغرافيا عليها حسب الأراء الوطني الاجتماعي والاقتصادي لكل منها (يرجع إلى الاستراتيجية المقترحة في هذا الشأن والمنشئة في الباب الثالث من هذه المحاضرات
- ٣ - سياسة لنظم الري والصرف وشبكاتها تتشعب بحسب مسطحات الزراعة الجديدة فويها من نظم الري العالية الموزونة طبقا لأوضاع اجتماعية لم تعد قائمة حاليا .
- ٤ - سياسة لا تشاء : مناطق جذب جديدة ذات توجهات وتوافقات اقتصادية مختلفة .
- ٥ - سياسة لا غداة توزيع السكان توزيعا سليما طبقا للسياسات السابقة .

وان المستوى التخطيطي الذي يمكنه البحث في هذه السياسات ولديها من السياسات هو مستوى التخطيط القومي . وهنا عليه يمكن الاطلاق بعد ذلك بعد وضوح الرؤية إلى حل المشاكل المعقدة للريف والحضر معاً ، إذ أن كثيراً من مشاكلها قد احتلت لدرجة يصعب معها الفصل عند اقتراح علاج لأي منهما . هذا فضلاً عن ان الريف بين حلول هذه المشاكل يؤدي إلى تحقيق تنمية متوازنة بين كل من الريف والحضر .

وإذا قيل بأن دراسات التخطيط القومي مستغرق وقتاً ، فإن الرد على ذلك هو انه أجدى للريف ان ينظر بضع سنوات أخرى بالأضافة إلى الآلاف منها التي

فما عا في ظلها رؤوسه - وهو ضيق الخير - بدلا من ان تنفق الان لحل مشكلة جاتية مثل مشكلة الاسكان او مشكلة الانارة وكلاهما ليسا بالضرورة المتحدتا بالنسبة للفلاح

التنمية العمرانية في المراكز الحضرية :

سنناقش هنا مشاكل العمران في المراكز الحضرية في مصر في ظل السياسة العامة الحالية للتموير بهدف التوصل الى مدخل سليم لحل هذه المشاكل . وحيث ان هذه السياسة تتناول كثيرا من القطاعات فاننا سنركز ههنا فقط على قطاع الاسكان والمناطق .

يمكن القول بان حضر مصر طرقت بواجب مشاكل تخطيطية شديدة وهذا يتعلق بكافة نواحي النشاط وان هذه المشاكل ترتبط بالتقدم الحضاري السريع الذي صاحبه الثورة الصناعية والتقدم العلمي والتكنولوجي الذي واجهته مصر فجاءه - وبذلك فترة وجيزة بدأت في اعقاب الحرب العالمية الثانية -

تمتدوا غير الخمسينيات بدأ عدد سكان معظم مدن الجمهورية يزيد بمعدلات اكبر بكثير من معدل الزيادة على مستوى الجمهورية وذلك بسبب عوامل الجذب التي تتميز بها هذه المدن . وبما عليه واجهت هذه المدن اهداما سكانية شديدة دون مواظبة لظروفها والسكانياتها . بدون اي تخطيط سبق للنشاط الاقتصادي على مستوى الدولة . وترتب على هذا ما تعانيه المدن من :

- ١ - اغتلاط استعمالات الأراضي من صناعية وتجارية وسكنية مما قلل من كثافة الاستخدام الوظيفي لكل شعبة .
- ٢ - توزيع غير متكافئ في الكثافات السكانية بمناطق المدينة نتيجة لتكدس المساكن في الأحياء المتدهورة بالمدينة والارتفاع الغير عادي للكثافات السكانية بهذه الأحياء .
- ٣ - أزمة الإسكان الشديدة وانخفاض المستوى العمراني بخلاف ما يجب أن يسبب إهمال صيانة المباني وعدم المبالاة في قطاع المرافق الأساسية في قطاع الإسكان الاقتصادي نتيجة لقوانين الإيجار وارتفاع أسعار الأراضي وتكاليف الإنشاءات بعددلات متزايدة تفوق بمراحل بعددلات الزيادة في مستوى الدخل .
- ٤ - المناطق السكنية ذات البنية الغير شرعية والتي نشأت لها على حواف المدن قرب الطرق الرئيسية ، والتي تفتقر إلى البنية التحتية وبخاصة لآليات تخطيط سليم ومختارة لجميع أنواع المرافق . ولا يخفى ما يترتب على تواجد مثل هذه المناطق من آثار بالغة الخطورة في النواحي الصحية والاجتماعية لمجتمع المدينة ككل .
- ٥ - صعوبة توفير الحد الأدنى المناسب من المعايير القياسية للمرافق العامة والخدمات العامة لمعظم مناطق المدينة ، ولهذا بأن التنصت في الخدمات العامة يساعد على زيادة تحركات السكان وبالتالي على القام بها كبيرا على وسائل النقل والمواصلات بالإضافة إلى ما تعانيه هذه الوسائل من عدم كفاءة شبكة الطرق الداخلية نتيجة لتضخم رصفتها .
- ٦ - المشاكل المترتبة على تخطي المعايير أمام الاستخدام العمراني سواء في توفير المرافق العامة أو الجسر على الأراضي الزراعية وغير ذلك .

هذه المشاكل وغيرها تدل على القصور في مواجهة النمو الحضري بما يحقق الأهداف ، ولذا فإن توفير احتياجات ساكني المدن ، وذلك لأن معظم السياسات الخاصة بتعمير الحضرة اتخذت نفس الاتجاه بالنسبة لتعمير مراكز التوطنات الريفية الضار إليها

فيما سبق ، ان تركيزه معظم السياسات الخاصة بالاسكان في بعض المدن الكبيرة على انحاء بعض الوحدات او المجموعات السكنية المتناثرة لعدد ودي الدخل ، والصل على توفير أفضل ما يجب توفيره من الخدمات العامة والمرافق العامة في بعض احياء المدينة . كما لم تظهر في الصورة أية سياسات او برامج خاصة بالاحياء المتدهورة ، او الاحياء ذات الطنك غير الرسمي ، او الصل بصورة فعالة على زيادة حجم الاسكان .

هذا ولا يتوقع في السنوات القادمة أن يخفف في معدل الزيادة السنوية لسكان المدن اذا ما ترك باب الهجرة مفتوحا ، لأنه لا توجد دلائل على اسكان تخفيف ^{معدل} الزيادة الطبيعية عن طريق تنظيم الأسرة . كما تجدر الإشارة الى ظاهرة مهمة وهي أن أكثر من نصف عدد سكان الجمهورية تقل اعمارهم عن ١٥ سنة ما يثير التساؤل عما سوف يحدث في المدن عند ما تصل هذه الأعداد الى سن الصل والزواج ومدى امكانيات توفير الصل والسكن لمثل هذه الأعداد الضخمة .

فإذا استمر الحال على ما هو عليه الآن ، ستواجه مدن الجمهورية شروطا واضحا أشد واتس ، ستتمكن نتائجها على التقدم الحضاري . ذلك لأن المدينة تمارس دورا حيويا في هذا الشأن ، باعتبارها بؤرة التطور الحضاري ، ومركزا لا جيرة استقبال وارصال طادي وطني ، بالإضافة الى كونها مركزا للاستقطاب الفكري والاشخاص الثقافي . فالمدينة في أكبر صورها بؤرة للأنتشار الحضاري ، بينما هي في أصغر صورها حبوب اللقاح الحضاري للريف والاقاليم . ومن هنا يتضح أن تطوير المدن يعتبر عازلا أساسيا ولديا في التنمية القومية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . كما أن المدينة باعتبارها إحدى الخلايا الحضرية للدولة لا يمكن ان تنفصل في طوائفها عن قنوات مجتمع الدولة ككل .

كما أن مطالب المواطنين بالنسبة للأسكان سلعة وهاجلة وواجبة التلطف لأن الاسكان يعتبر سلعة استهلاكية ، ان هو في الواقع الا حاصل انتاجي حجم ، لأن المواطن المنتج يحتاج في النظام الاوّل الى سكن يحقق له شروطا حيشية سليمة لئلا ان مطالبه بالانتاج ، ويش على ذلك عدم توفر وسائل النقل العام ، وبالصل شبكات

الطرق المبهدة التي تعتبر شرايين الحياة التي تربط بين خلايا الجسم الواحد ، والتي بدونها لا تتعطل إلا نتاجية العملية للمجتمع ، وبالمثل أيضا مشروعات الخدمات والمرافق العامة .

هنا* على ما تقدم فإنه لا بد من الهد* بتطوير شامل في السياسة التصيرية ، وتجهيز خطط برامج للمستقبل ، بدراسة بعناية على اسس وقاهيم أصم وأصل من حيث التضامير بين مختلف البرامج لتحقيق الاهداف . وان الطريق الحثي لكل هذا هو الترابط بين التخطيط على مستويات الثلاثة والتنفيذ في ظل تشريعات محددة .

ويمكن العمل على توية الجهود المحلية في قطاع التصير عامة والا سكان خاصة كجزء من استراتيجية قوية من طريق اظهار وتوضيح دوره الفعالم ضمن الخطة القوية . كما أن اعداد الخطط والالتزام لهذا القطاع على اساس تحقيق الاهداف القوية يعتبر صلا خطيا وسليا . وبتابع مثل هذه الخطط ستأخذ أهمية التصير وتوفر الا سكان حيث الحاجة الي عمالة . أن ليس الا مجرد هنا* ساكن حيث يوجد ساكن ، بل أن تبدأ هنا* هذه الساكن بعد أن تقوم بمطبة توزيع سليم للسكان .

وفي مجال توفير المرافق العامة والا سكان ضمن اطار الخطتين القوية والا القوية يجب أن تحت وتقرر برامج انشائية شاملة لتطبيقاتها من عمالة وواد وتحويل ، ثم العمل على ضمان تنفيذ هذه البرامج والشروعات من طريق التدرب اللازم لأنواع العمالة واحجامها المختلفة ، وانها* صناعات جديدة لا نتاج الواد المبنائية ، وتأسيس بيوت عالية للاد عامر والا استثماري قطاع التصير والا سكان . ولا شك أن كل هذا يتمكن مباشرة وأثر ايجابي على التنمية الاقتصادية عامة ، وعلى قطاع تصير المديد خاصة .

ومن طريق تنفيذ سياسة التوزيع الجغرافي للتجمعات الحضرية والمناخية بهدف ايجاد توازن بين الطلب والعرض على العمالة او تشغيل التاليف كانت مسجلة .

يستوجب الأمر بحث العديد من العوامل المتعلقة بالشكافة وخاصة بالنقد، وبالاستصلام من نوع العمل وإعادة توزيع العقالة بما يتماشى مع الخطة وغير ذلك مما له أكبر الأثر على الهجرة إلى المدينة .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن ترابط وتكامل الخطة القومية الاقتصادية مع خطة تسمير المدن ، سيؤثر سريئة تكاليف التسمير ، وتتوافق نتائجها مع مبررة المخطط القومي .

وبناءً على ما تقدم نقتح تعديل الأهداف على المستوى القومي بما يضمن

الآتي :

1 - الاعتراف بتسمير المدن كعامل أساس في المخططات القومية والاقليمية للتنمية الاقتصادية ، وبأن نجاح هذه المخططات في تحقيق الأهداف يرتبط وتكامل مع النتائج المترتبة على التسمير وتنظيم وتحسين البيئة . وعلى أساس متطلبات النمو الحضري من حيث المكان والهيئة وحجم والهيمنة النمو يمكن بالتالي تحديد قدراته لساعات الأراضي المطلوبة ، وتوزيع المواد والأثاث وتقدير حجم ومصادر الاستثمارات اللازمة لكل ذلك ضمن المعزاتيات الإقليمية .

2 - وضع سياسات وأسس هيئات أو مصالح تنفيذية للتسمير والسكان ، تكون لها ضمن سلطاتها تخصيص وإشراف الأراضي اللازمة للتصوير والنمو ، ووضع حدّ للشكائيات والتضائيات في ضمن الأراضي ، وتجميع وإرساء قواعد ثابتة لاستمرار البحث في تطوير مواد البناء ، وطرق الإنشاء ، والمكونات الأساسية للسكان ، وتوزيع المهارات اللازمة عن طريق التدريب . كما يمكن لهذه الهيئات أو المصالح أن تقوم بالتعاون مع مكاتب محلية متخصصة ، بوضع برامج خاصة بتعيين التسمير في الضواحي المتناثرة حول المدن الكبيرة .

3 - تبني سياسة تسمير إقليمية على نطاق واسع تهدف إلى تحقيق أكبر انتفاع

من الموارد المختلفة للدولة من طريق التوزيع الجغرافي المثمن للتجهيزات السكنية والصناعية وان تقرر الاهداف القوية للاسكان ضمن هذا الاطار .
وأن يعترف بوضوح أن قطاع الاسكان محرك توى للتصنيع والتطويره ووطن هذا الاساس تقرر صناعة الاسكان ضمن الصناعات الرئيسية للدولة وتعملن لها اذ ذلك العناية الكفيلة بانعاشها .

٤ - تخصيص نسبة مئوية مناسبة من الدخل القومي ، لتحويل تصير المسكن والاسكان .

٥ - مساعدة وتغطية الصناعات الخاصة بموارد الينا* والا نشاء* بسبب اعتمدها في التنمية الاقتصادية القوية وذلك بتوفير برامج طويلة الأمد للاناشاء* والاسكان ، بهدف دعم هذه الصناعات ، وتوفير عمالة ثابتة لها ، وتوفير تكاليف الينا* الجاني ، كما يضمن ذلك بالتالي توسعها في برامج الابحاث والتدريب ، بتعدد الحصول على أكبر انتفاع من الموارد المحلية ، مع زيادة انتاج العامل ، وتطوير التصميم وسطية الينا* .

٦ - انشاء* مراكز للدراسات والابحاث الخاصة بالمعصر وتدعيمها بالاعضائين وذوى الخبرات ، لمقاومة النمو المبراني المتظفره كما أن التصديق بيسن هذه المراكز يسهم مساهمة فعالة في استراتيجية التصير على المستويات المختلفة للتخطيط .

الانتاج المتوازن في الالقيم

في داخل الالقيم كوحدة تخطيطية يمكن تحقيق انتاج متوازن اساسه عامه انشطة زراعية وصناعات تقوم على الموارد الغام المتواجدة . فان استغلال الارض بمعبر من أهم العوامل في تطور الحضارة والثقافة ، ذلك لأن الارض والنتاج - باستقنا* الحادن والفطرات - هما الحدر الاساسي للحياة لأن الانتاج يحصل عليه من الارض-

هنا* عليه فان محيطة البشر وتطورها تعتمد اساسا على تربة الارض واستعمالها .

وانا اعتبرنا نشاط الانسان بين الزراعة والصناعة نجد أن الصناعة تنحصر الصناعة من الأراضي الزراعية وأن الأخيرة لا يمكن أن تنحصر من يتعطلون عن العمل في الصناعة ، وتجد ايضا ان كل من الصناعة والزراعة يتجهان الى مزيد من التركيز وليس نفس الوقت الى التقليل ما أمكن من اعداد العمالة . وعائين الظاهرين يمكن التوصل الى حل مناسب لشاكلهما عن طريق توزيع جغرافي سليم لتصنيف حتمي وتوسيع لكل من الصناعات والزراع ، بمعنى أن يشتمل هذا التوزيع على حجوم كبيرة ومتوسطة وشيرة لكل من الصناعات الثقيلة والخفيفة تقدر وتعدد تبعا للأحتياجات المتواعدة ، وبالتل بالنسبة للمزارع أي مساحات مغلقة ، واسعة ومتوسطة وصغيرة ، لكل من الزراعات الحقلية والبستانية . وطبيعة الحال يمكن أن يتم هذا التوزيع بتركيز في بعض المناطق او عدم التركيز في مناطق اخرى حسب ما تقتضيه الظروف والا حوال . وعلى أن يؤخذ ايضا في الاعتبار عامل المرونة في هذا التوزيع بحيث يغطي فرصة توفير ادر مناسب من اعداد نواح العمل الجزئي لفئات معينة من كل من العمالة الصناعية (الفئة الخمسر سديرة والتي تتعرض للمخاطرة من وقت لآخر) والعمالة الزراعية (الفئة التي تصل بأجر يرضي في مواسم زراعية وتضطرب لعدم الاستقرار سميها ورا* الوزن) بهدف تحقيق الايمان الاقتصادي والاستقرار المحيقي لباحين الفئتين اللتين عادة ما يشكلان نسبة كبيرة من جملة الاعداد السكانية بالاقليم الزراعي الصناعي .

ولو أنه يترتب على هذا الحل مشاكل اخرى عمرانية فيها ما يتعلق باحتمالات توزيع وتوطين الصناعة وعلاوة ذلك مع توزيع المستوطنات وشبكات الطرق والري وبالنسبة المرائن ، وكل هذه المشاكل يمكن التوصل الى حلها من خلال تصحيحات تعطيل طبيعة عقلانية ، ومنها ما يتعلق بنوعية سكن واسكان كل من العمالة الزراعية والعمالة الصناعية والا غرض في حالة تبادل كل منهما عمل الآخر حسب الحل المقترح لغير أن مثل هذه المشاكل التفصيلية تدخل في اختصاص كل من المخطط العمراني والمصمم العمراني .

وقد أوردنا هذه المشكلة كمثل من ضمن العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والاقتصادية التي لا يمكن التوصل بشأنها الى حلول سليمة اذا ما توكلت على مسيرى سعلي ذلك لأن اتساع المساحة يعطي فرصة للتوزيع السليم للثروات البشرية . بينما عدم اتساع المساحة يوسع الدائرة المستحصنة أن تكون اقلها جغرافيا ولا مانع من أن تكون اقلها اداريا ، او أنه تشكل جزءا كبيرا من اقليم . كما يجب ان تتم الدراسة الاقليمية بالترباط مع دراسات العمليات داخل المساحة التخطيطية ، والكل في اطار اقتصادي وتوسيعات المخطط القومي . وهذا نقتط يمكن أن يتحقق للتقليم كياتا اقتصاديا واجتماعيا متزنا ، وهذا هدف من اهداف التخطيط الاقليمي .

التنمية الاقليمية المتوازنة

• . و اذا انقلنا الى مشكلة التوازن بين مجموعة الاقاليم التي تتكون منها الدولة فان لكل اقليم مستوى يتحدد بمستوى كيانه الاقتصادي والاجتماعي شأنه في ذلك شأن الدول بالنسبة لبعضها البعض ، كما أن هناك دول متقدمة واخرى متخلفة او تاسية لذلك الاقليم منها المتقدم ومنها المتخلف . المتخلف والتقدم هنا يعني ايضا مستوى الكيان الاقتصادي والاجتماعي للأقليم .

وعلى مع تواجد فروق واختلاف بين مستويات الدول فان الاتجاه الطبيعي للتطور النسبي للدول مع الزمن يؤكد التقارب النسبي بين مستويات نموها حيث تصبح المتخلف منها الى اللحاق بما هو أكثر تقدما ، وهنا عليه لا سجل الاطلاقا للافتتاح بأنه يجب أن تتواجد بالدولة الواحدة الاقاليم متخلفة واخرى متقدمة لأن الدولة هي المشكلة بجمع الاقاليم بها .

وان حالة عدم التوازن هذه تتواجد في الدول التي لا تزال تعتبر أن التخطيط القومي هو المستوى الوحيد الذي يحالج التنمية في الدولة ككل ، من حيثه بأن هذا المستوى يركز على النواحي الاقتصادية والاجتماعية . وهذا في الوقت الذي

وضح فيه أن أوجه النشاط في تلك النواحي تنعكس وتؤثر في أوجه النشاط العمراني الذي ترتفع استشاراته اثنتا " مرحلة بنا " الكيان الاقتصادي وبالأخص في الدول الناجية ، وأن هذا النشاط العمراني لا يتأثر بالتفصيل اللازم إلا على مستوى المخططات ، وإنما يمكن تنظيمه بصورة عامة على المستوى الاتملي .

والمعالج لهذا الموقف الأحمادي المستوى يكون عن طريق اتباع التخطيط الاتملي الذي يتلأق فيه التخطيط الاقتصادي الاجتماعي باعتبار ضرورة تسويلها مع التخطيط العمراني حيث يعالج في إطار عام تتناسق مشاكل الموازنة بين تقدم الاتملي اجتماعيا واقتصاديا ، آخذا في الاعتبار الاستفادة بالأماكن السطحية والقيمة نفس تحقيق أهداف خطط التنمية القومية .

وليمحي أنه لا يقصد بضرورة خلق التوازن الاتملي في جميع اقالم الدولة أن يشمل ذلك حتى الاتملي أو اجرائها التي تشتغل على حادر الشرة الطبيعية أو البشرية كالاراضي الجبلية والصحراوية الجرداء " كما تجدر الإشارة أيضا إلى مدى قابلية حادر الشرة الاتملي للحركة الجغرافية وأشر ذلك على التنمية داخل الاتملي من جهة وعلى التنمية المتوازنة لا قالم الدولة ككل من جهة أخرى . إذ أنه توجد اقالم يطلق عليها " الإقليم المقل " نسبة إلى انعدام الحركة الجغرافية لحادر ثروتها ، كما توجد اقالم أخرى تسمى " بالاقليم المطوية " نسبة إلى الحركة الجغرافية الحرة لحادر ثروتها ، وبين هذه وهذه تتوزع اقالم تتفاوت فيها درجة هذه الحركة النسبية تتحكم فيها عادة عوامل جغرافية " " فالاقليم المقل تواجه عادة نفس المشاكل التي تواجهها الاقالم الجارية والناحية حيث تتجه معظم حادر الشرة التي يمكن الانتفاع بها في تنمية كامل الاتملي إلى مركز التجمع الحضري الكبير المتواجد فيه سواء بالهجرة إليه أو بتفويض معظم الاستشارات في تنمية هذا المركز ، وما يتبقى بعد ذلك لا يكفي لتنمية الاتملي ويحكم عليه بالركود إذا استمر الحال في هذا الاتجاه . وهذه المشكلة بالذات تعاني منها معظم اقالم دول الشرق الاوسط التي تتواجد بها مراكز تجمعات حضرية كبيرة مثل القاهره الكبرى وفسيه .

ملحوظة - تجدر الإشارة الى تواجد مصطلحات تخطيطية تشابه نسي معناها وهدفها العام التخطيط القومى ، لأن كلا منها يرمى الى توزيع شتاتسوس للشروعات المنخلفة والعمل على خلق بيئة منسقة ، الا انها لا تعدد التخطيط على مستوى الاقليم كوحدة تخطيطية ، وهو ما سيوضح فيما بعد . ومن هذه المصطلحات :

- تخطيط استثمارات (او انشاعات) الاراضى *Land Use Planning*
- تخطيط المدن والريف *Town and Country Planning*
- تخطيط مهنوى (او مهنى او عمراى) *Physical Planning*

العلاقات الوطنية بين التخطيط على مستويات الثلاث

وسندأ بالملاقة بين المخطط القومى والمخططات الاقليمية . وهذه الملاقة توسعت ما سبق من أن المخطط القومى ما هو الا السياسة العليا للدولة والمخطوط الصريحة التي ياتي اطرافها بدرس التخطيط الاقليمى . ونا* عليه فان التخطيط القومى يحدد توجهها ونسق :

- توجيهيا (Directive) لأنه يوجه توجيهات للمخططات الاقليمية
- منسقا (Coordinative) لأنه ينسق بين المقترحات جميع المخططات الاقليمية لتحقيق تنمية متوازنة .

وتترتب على هذه الملاقة مشكلتين : الاولى منها تلخص في أنه من المفروض اعداد المخطط القومى بتركيب شامل لمختلف المشاكل المحلية أى لجميع الاحتياجات والمخططات والاحتلالات في جميع الاقليم الدولة واجراءها ، كما هو معلوم ايضا أن مجرد رسم جميع التخطيطات الاقليمية التي يحدد كل منها نمطلا لا يغير في النهاية عن تركيب عملاى لمخطط قومى اقتصادى عمراى . أما المشكلة الثانية هي أنه مفروض أن يسل على المخطط توجيهات على التخطيطات الاقليمية من واقع احتياجات ومخططات كل اقليم ، ومن هنا تظهر صعوبة التوفيق بين الاستجابة الى طلبات المستوى التخطيطى الأقل

(المستوى الاقليمي) ومن املاء* التوصيات من المستوى التخطيطي الأعلى (المستوى القومي) .

والحل النهائي المشككين يكون عن طريق قيام كل اقليم بدراسات خاصة (أي دون التصق في دراسات تفصيلية في النواحي التكنولوجية والاقتصادية) بهدف التوصل الى بدائل من مقترحاته عن تنمية وتطوير الاقليم ليرتبطها الى المستوى التخطيطي الأعلى (المستوى القومي) حيث يدرس ويختار من بينها الاقتراح الاصل ، وفي الوقت نفسه يدخل ما يراه من تعديل على الاقتراح الاصل للتصديق بين اقتراحات كافة الاقليم الدولة بهدف حلول تنمية متوازنة بينها جميعا .

وننتقل الى العلاقة بين التخطيط الاقليمي والتخطيط المحلي . هذه العلاقة وحتى أوائل الخمسينيات كانت غير واضحة او بمعنى آخر لا تؤخذ في الاعتبار حتى في معظم الدول المتقدمة ولأسباب فان نفس هذا الوضع لا يزال سارياً في كثير من الدول النامية ، ذلك أن المخططات المحلية - لمدينة أو بلدة أو ساحة جغرافية ريفية صغيرة - تعتمد على اعتبار ان أي منها يمثل وحدة تخطيطية مستقلة بذاتها . ولكن التخطيط الحديث يستلزم اعتبار كل وحدة من هذه الوحدات جزءاً لا يتجزأ من الفراغ الاقليمي الذي يحويها . ذلك لأنه لا يعنى على الذهن أن للمدينة مثلاً تأثيراً لعملاً على اقليمها ، وهذا التأثير ذو طبيعة اقتصادية وأخرى اجتماعية وقد يذهب الى أبعد من ذلك الى التأثير الحضاري ، وبالتالي فان هذا التأثير يمكن على المحيط الخارجي للمدينة في تشكيل استعمالات الأراضي بالريف المجاور ثم في اقتصاديات الزراعة وبالتالي على التركيب الاقتصادي والاجتماعي للتجمعات الريفية او الحضرية التي تقع في مجال هذا التأثير . ومن ثم فانه يمكن القول بأنه بين المدينة ومجال تأثيرها اتصالاً وظيفية . وهذه الاتصالات او العلاقات الوظيفية هي ما يطلق عليها " ظاهرة التدفق " التي سيأتي ذكرها فيما بعد في تعريف الاقليم الجاذب ، مثل تدفق السكان او البضائع او الخدمات او النقل والمواسلات . وبمثل هذه التدفقات لا يتم سد احتياجات الاقليم بطريقة عضوية او وفق معدلات منتظمة . بل ان لكل مدينة تعطيها

ومن هذا المنطلق نتواجد علاقة شتى بين التخطيط على المستوى الاتقومي والتخطيط على المستوى المحلي . وحيث أن المشاكل التي تتربط على هذه العلاقة هي نفس المشاكل المتعلقة بالعلاقة المترابطة بين كل من المخطط القومي والمخطط الاتقومي فإن نفس الحل السابق المذكور للمشاكل المترتبة على العلاقة بين المخططين الاتقوميين يجب اتباعه بالنسبة للمشاكل المترتبة على العلاقة بين التخطيط على المستوى الاتقومي والتخطيط على المستوى المحلي ؛ ويتابع هذا الحل والمسير في الدراسة على نسق الطريقة التخطيطية المبسطة والسابق الإشارة إليها تعد اقتراحات من انبج الحجم والتوسعات للعدن والتي التجمعات البضرية (حضرية وريفية) بالأقليم وترفع للمستوى التخطيطي الاتقومي الذي يقوم بنفس الدور السابق الذكر الذي يقوم به المستوى التخطيطي القومي مع المستوى التخطيطي الاتقومي ؛ ولهذا بأن التوجهيات المتعلقة بتسمية المخططات تعد رايها من مخطط اتقومي مبسط أي دون التصق في دراسات تفصيلية .

وفي مجال التخطيط العمراني يمكن طرح السؤالين التاليين :

- (١) أي طريقة تخطيطية يتبع بها تخطيطها في دولة ناسية ؟
- (٢) ما هي العلاقة بين التخطيط العمراني والتخطيط الاتقومي وأيهما يبدأ ؟

والاجابة عن هذين السؤالين تتطلب توضيحا موجزا سبقا عن " طرق

التخطيط العمراني " ومن " مفهوم التخطيط الاتقومي " .

طرق التخطيط الاتقومي العمراني

ان الطريقة المتبعة حاليا في التخطيط العمراني تتناول اعداد ثلاث مخططات تعد جميعها في آن واحد سواء كان التخطيط على مستوى اتقومي او على مستوى محلي . وبسهولة توضح الاهداف من كل من هذه المخططات ترى خاتمتها على مدينة صغيرة (التخطيط لمدينة صغيرة لا يختلف كثيرا عن التخطيط لتجمع حضري كبير)

حيث تكون المناقشة سهلة و عملية ، هذا فضلا عن أن المدينة الصغيرة بالرغم من أهميتها في الدول النامية إلا أنها لم تزال بسيطة ليس فقط ضمن التخطيط إلا للرئيس أما أيضا في كل من التخطيطات العمرانية والاقتصادية على المستوى القومي .

والثلاث تخطيطات المشار إليها هي

- ١) التخطيط الموجه - (Directive Planning) غير محدود لمدة ولكن أكثر من ٢٠ سنة
- ٢) التخطيط للتصور - (Perspective Planning) مدته ٢٠ سنة
- ٣) التخطيط لمرحلة أولى - (First Stage Planning) مدته من ٣ إلى ٧ سنوات

التخطيط الموجه للمدينة يعتمد على أساس دراسة الحواشي التي تؤثر على الناحية العملية الاقتصادية في التخطيط لتوسيع المدينة . ويمكن عصر هذه الحواشي في ما يلي :

- أ - حواشي طبيعية - كأحوال تربة الارض والسطوح الجبلية ، المناخ والزراعة . . . الخ ولكنها يمكن عمل مسوحات عنها .
- ب - حواشي تقنية - وهذه تشمل احتمالات النواحي العملية في إمكانية توفير الطابع العامة التقنية .
- ج - حواشي اجتماعية - أي احتمالات الهجرة والزيادة السكانية وأثرها في توسيع أو انكماش المدينة .

ومن محصلة نتائج دراسة الحواشي الطبيعية والتقنية يمكن التوصل الى المعلومات والبيانات اللازمة لتحديد مدى التوسع الأمثل للمدينة ، وعلى أساس هذا التحديد يمكن اتخاذ قرارات من حيث وأين وكيف يتم تنفيذ تخطيط المخططات التي تتوضح من الدراسة الى أن تشمل المدينة كامل المساحة المثلث لها . فالتخطيط الموجه اذا هو المرحلة الاولى في التخطيط والمعرض منه توضح ما سيكون عليه

التركيبة الانشائي العنصر (١) للمدينة في المستقبل - مدينة الأم باعتبارها الشريفة والمساحة الجغرافية حولها (المساحة الجغرافية وما تحته من حدائق و حدائق - مساحات - مساحات - أراضي) والتي تتوزعها وبين المدينة علاقات وارتباطات وظيفية مستمرة وتوقع المدينة الأم باعتبارها أن خريطة يتقاسم (١ : ٢٥٠٠٠٠ أو ١ : ٥٠٠٠٠٠) كما تتوزع من المدينة الأم والمساحة الجغرافية حولها بمقتضى لها على خريطة يتقاسم (١ : ٥٠٠٠٠٠ أو ١ : ٢٥٠٠٠٠٠) بها لغير أو صغر المساحة .

والتخطيط التصوري يتم على أساس العمل الأمتثل من بين طرائق حلولة تتفق جميعها من المخطط التوجيهي السابق ، وبعد المخطط التصوري بتفاصيل أكثر وأمتثل من المخطط التوجيهي . وهذه المرحلة التخطيطية هي التي يطلق عليها التخطيط التصوري ولا تتعدى مدة هذا التخطيط العشرين عاما لصحة التوقع لزم يتعدى هذه المدة .

والتخطيط لمرحلة أواخر يتم اعداده من خلال المخطط التصوري ويشتمل

على برامج كاملة تنفذ بها أثناء مدة المرحلة التي تختلف من ٣ الى ٧ سنوات . وان الكثير من الدول النامية تكفي باعدادها تخطيطات مرحلية لا تستند الى أسس تخطيطية سليمة طويلة الأمد سواء - درجة او تسمية - وهو يحتاج يؤدي الى تفاقم المشاكل وضخامة النفقات وعدم تحقيق الاهداف .

طريقة تخطيطية مبسطة

وهذا يمكن الاجابة على السؤال الاول عن الطريقة التخطيطية التي يتصور باعتبارها في دولة نامية - وهي أنه لا يمكن او الاخرى من الخطر النصح بالتوسع

(١) التركيبة الانشائي للحدائق الكمية يتم المناطق السكنية والمناطق الصناعية والمناطق التي تخطيطها بأخذ وسطها وبغزواته الزوايا الحادة (مياه وبحار وغاز) وبمناطق الترويج والرياح وغيرها ، والمناطق الخضراء (مساحات - حدائق وغيرها) وبمناطق إنتاج اللبن وريادة الخضروات .

طريقة تخطيطية معينة - حتى مع العلم بالحاجة الملحة في الدولة النامية الى اتخاذ قرارات تخطيطية سريعة - وذلك لأنه عادة لا تتوفر في كثير من هذه الدول أجهزة تخطيطية متكاملة او مسوحات وميانات شاملة يعتمد عليها او مراقب حديثة (اجرائية والبيوسرافية وجيولوجية) وهي في مجموعها عوامل اساسية في عملية التخطيط. ولذا فانه في ضوء اساليب الدولة والمرونها تنظر الطريقة التخطيطية الخاصة - وطن المصوم فانه بسيط كانت الطريقة التخطيطية من حيث توفر عاقل السرعة والبساطة فيها فانسه يجب أن تتوفر فيها الأسس التالية :

- ١ - عدم الاختلاف في المساحة المملوكة لاعداد كل من التخطيط الاقليمي وتخطيط المدن ، وان تغطي الدراسة مساحة تخطيطية على مستوى اقليمي شاملة كل ما تحسه من مراكز مستوطنات ومساحات اراضي .
- ٢ - ضرورة اعداد مرادفات عن تصور التركيب الانشائي والتوزيع الوظيفي لجميع مراكز التجمعات الحضرية في المساحة موضع الدراسة بحيث يضمن كل تصور منها آراء وانكار جديدة عن التنمية الفراغية لكل من هذه المراكز وايضا المساحة التخطيطية ثم يختار التصور الأمثل من بين هذه التصورات (عائل الزمن لا يدخل في هذه التصورات) ليكون سوجيا في التخطيطات التفصيلية التالية .
- ٣ - اعداد تخطيطات لجميع المدن على اساس دراسة مسوحات عن المواقف التي تعترض توسع كل مدينة بهدف ارساء اساس سليم لمراج التخطيطية تنمية تنفذ تبعها طبقا لتعدد زمامي وسكاني ، وطن أن تتضمن هذه المراجع كل من المدينة الأم وما يتبعها من احياء منطوية .
- ٤ - اعداد التخطيط الاقتصادي وطن اساس التوزيع الفراغي العام الذي يتوطن من المستوطن العمراني للحجوم المطلق لجميع مراكز المستوطنات في الاقليم - حضرية وريفية ، صغيرة او كبيرة - وايضا للمناصر التي تتاولها الخطة الاقليمية الاقتصادية المذكورة فيما يلي . وهنا عليه تظهر أهمية اعداد

المخطط العمراني بحماية كافية حتى يحظى اجاباته مستوحاة من الاقلية التي ترتبط
بكمال المساحة التخطيطية أثناء اعداد التخطيط الاقتصادي .

وكل ما يمكن النصح به لتحقيق السرعة في الانجاز هو في عدم التمسك
بالاصوب التقليدي لمخططات السرح الشامل والاعتماد على السرح العام الذي يمكن
أن يحظى المؤشرات العاجلة واستقرار الاتجاهات العامة لتوجيه السياسة التخطيطية
للأقليم . وهذا الاتجاه لا يتعارض مع القيام بالسرح الشامل لا جزاء الأقليم التي تتطلب
حلولاً سريعة .

وليس هذا الاتجاه يمكن اتخاذه في التخطيط على المستوى المحلي - المدينة
مثلا - فان السرح العام يمكن أن يحظى المؤشرات العاجلة لتوجيه سياسة تخطيط
المدينة في ظل المؤشرات الخارجية التي تنبثق من تخطيط الأقليم المدينة او المؤثرات
الداخلية لمقومات المدينة ثم الاقتصار على السرح الشامل للأجزاء الحساسة للمدينة
التي تتطلب حلاً سريعاً أو تغييرها من المناطق يخضع الحصول على عوائد لتطويع
استغلال الارض وحتى تكون اساساً لوضع المعايير التخطيطية للمدينة . وهذا الظهور
تسير عمليات التخطيط العام جنباً الى جنب مع عمليات البحث عن المعايير التخطيطية
في المستويات الدنيا من التخطيط المحلي وكذلك مع عمليات استقرار الاتجاهات العامة
للمستويات العليا في التخطيط الاقليمي الذي يؤثر على مستقبل الكيان الاجتماعي
والاقتصادي للمدينة .

العلاقة بين التخطيط العمراني والتخطيط الاقتصادي

لا يوجد اختلاف بين الدول النامية والدول المتقدمة من حيث الاسس التي
العاملة للخطة الاقتصادية الاقليمية . وانما يختلف في القياس (Scale) وفي
اعتبار التكنيكيات المناسبة . وهذا يعني عدم توريث الدول النامية في تنفيذ شروط
ضخمة وبدء في آن واحد بحيث تعجز اساساً الاكثريات الاقتصادية والفنية في ذلك

الدول . وهذا بالتالي يوضح الأهمية والدور الفعال للدراسات المتعلقة بالفواحي
الحالية والاقتصادية والفنية في توجيه الطريق أمام اتخاذ قرارات مستقبلية ، أما عند
الاعتماد على الدراسة الرئيسية للخطة الاقتصادية فالظروف يناقشها على ما هي عليه حتى يكون
هناك معنى أو أساس لأي قرار يتخذ .

هذا ولا يوجد ايها اختلاف في العوامل التي يتم تناولها بالدراسة عند
اعداد المخططات الاقتصادية ويمكن عرضها في ستة عوامل رئيسية وهي :

- مستوى الدخل والثروة
- معدل النمو
- رأس المال المتوفر
- استقرار دورة العمل
- عامل التوطين الاقتصادي
- تسهيل الخدمات والمرافق .

وبخصوص مراحل اعداد الخطة الاقتصادية فانها لا تختلف في
تسلسلها عن مراحل اعداد أي خطة اقليمية سواء كانت اجتماعية أو عمرانية ، ذلك انما
تبدأ بمرحلة تحديد المساحة التمهيدية ، ثم مرحلة المسوحات وجمع المعلومات ،
ثمها مرحلة التحليل وتعداد اعدادات ثم الدراسات التمهيدية لكل عنصر من عناصر
الخطة منفردا وبالتحديد في جوانب العناصر لتعد على اساس ذلك مقترحات الخطة
لاختيار الحل الأمثل من بينها ليكون اساسا لوضع الخطة .

اما عناصر الخطة الاقتصادية فتشمل قطاعات الصناعة والزراعة
والشجارة والسياحة وما يرتبط بهذه القطاعات من سوان خام وقوى محركه وأيدي عاملة
وهي كما طرق ومراكز ووسائل نقل وخدمات . ومن هنا يتضح بأن كثيرا من المسوحات
والبيانات التي تلزم لاعداد الخطة الاقتصادية تلزم ايها في اعداد الخطة
الاقليمية العمرانية . فالأمر اعتبارنا قطاع الصناعة مثلا فان الظروف أن تقتضي الخطة

الاقتصادية اقتراحات بشأنه من نوعية وحجم وتوزيع الصناعات المتنامية للأقليم وحسن المستقبلات اللازمة لتحقيق أكبر كفاءة اقتصادية للصناعات المقترحة . وبما كانت الدراسة لتلهم احوال واطراح الصناعات المتواجدة بالاقليم أو لتكون صورة عامة عن مستقبل الصناعة فيه فإن هذه الدراسة يجب ان تبنى على اساس سوحدات ومبادئ عديدة ولا تقتصر فقط على نوعية وحجم وتوزيع الصناعات بل على قوتها من نواحي المواد الخام والحفاة والقوى المحركة والتسويق والنقل والمرافق . وهذه كلها تعتبر في الوقت نفسه سوحدات ومبادئ اساسية بالنسبة لاعداد المخطط العمراني . كما وأن تقدير وتوزيع الاستثمارات اللازمة لتنفيذ كل هذه المقترحات والتطبيقات تدخل هيمن اطار الخطة الاقتصادية . هذا وان ما ذكره بالنسبة لقطاع الصناعة ينطبق على باقي القطاعات التي تشملها الخطة الاقتصادية .

وبما سبق نستخلص الآتي :-

- 1 - أن معظم الاقتراحات التي ترد في الخطة الاقتصادية يلزم تجسيدها في الطبيعة وأن هذا التجسيد يدخل في نطاق التخطيط العمراني .
- 2 - أن كثير من السوحدات والمبادئ اللازمة لاعداد الخطة الاقتصادية يلزم أيضا في اعداد الخطة الاقتصادية العمرانية ، وأن اعداد كلا المخططين بالأفضل من بعضها فيه ضخمة للوقت والجهد .
- 3 - أن تقدير وتوزيع الاستثمارات اللازمة لتنفيذ المخطط العمراني الختلق من مقترحات المخطط الاقتصادي تدخل في نطاق المخطط الاخر .

ومن كل ما تقدم تتوضح مدى العلاقة بين التخطيط الاقتصادي والتخطيط العمراني ، كما يتأكد ضرورة الربط بينهما . وهذه هي الاجابة على الشطر الاول من السؤال الثاني السابق الذكر . اما الاجابة على الشطر الثاني من نفس السؤال :- " بأن التخطيط يبدأ كـ " -- فقد سبق أن توضحته في الفقرة (4) الواردة تحت عنوان " طريقة تخطيطية بسيطة " والتي تتلخص في ضرورة اعداد المخطط

الاولى للتخطيط العمراني الاقليمي (مرحلة التخطيط المرجح) قبل البدء في اعداد التخطيط الاقليمي الاقتصادي ، ذلك لانه من المفروض اعداد التخطيط الاقليمي على اساس تصور عملي للتوزيع الفراغي لبعض العناصر المكونة للأقليم من مراكز تجمعات ومن جميع المستطيات اللازمة لتنمية وتطوير قطاعات الصناعة والزراعة والتجارة والسياحة التي تتناولها الخطة الاقليمية الاقتصادية .

وتجدر الاشارة هنا الى انه على الرغم من أن الدراسات الاقليمية ذات الصلة المكانية البعد قد أخذت جدية ملحوظة منذ أواخر القرن الماضي ، إلا أن الدراسات الاقتصادية على المستوى الاقليمي تمتد من الدراسات الحديثة ، وربما يكون سبب اهتمام الاقتصاديين بالمسألة هو تركيز الاقتصاديين الكلاسيكيين على التحليل المكاني . وكأن النشاط الاقتصادي يتم في عالم بلا صلاح او حجم محدود بأبعاد . وربما تكون المعاملات الاقليمية وتوزيعها أقل وضوحاً في الاعضاء والبيئات ، والتي بالتالي تجعل الكثير من التفسيرات وحركة الاقطنة الاقتصادية داخل الاقليم ذاته ، وعلى ذلك قد عرفوا التخطيط المكاني في اليونان الاقليمي . هذا فضلاً عن أن المشاكل الاقتصادية على مستوى الدولة ربما تكون أكثر وضوحاً وأكثر اهتماماً ، فان معدلات التنمية في النشاط الاقتصادي مثل التنظيم او التقلبات الاقتصادية او معدلات النمو الاجمالية وغيرها من المؤشرات القوية ، من الطبيعي ان تشمل المسألة الاولى في الاعتمات . . . الا انه ربما كانت الاسباب فانه يجب الربط بين امكانيات الاقليم والاموال الاقتصادية فيه وبين اطار العمران في التخطيط الاقليمي . وحتى يقوم التخطيط الاقليمي بدوره كاملاً لا بد من اعداد مصطلحات لجميع اقاليم الدولة والتنسيق بين هذه المصطلحات لتحقيق تنمية سليمة متوازنة . ولهذا السبب نقترح هنا بالنسبة للجمهورية العربية السورية انشاء جهاز او هيئة عليا للتخطيط الاقليمي تأخذ على عاتقها رسم الاطار العام للتخطيط الاقليمي للدولة ، وكذلك انشاء اجهزة تخطيطية اقليمية ومحلية وتدعمها بالاعضاء الذين يجب ان تكون قادرة على القيام باعداد هذه المصطلحات ، وستتاول هذا الموضوع بتوسع أكثر في نهاية هذا التقرير .

(١) : تخطيط : " محدود " أم " سن "

ان الأحوال التي يحد على أساسها أي مخطط طويل الأجل لم تكن أبدا ساكنة في أي وقت من الأوقات ، كما ان ديناميكية عصرنا الحالي والتزايد المستمر في سرعة تغير الأحوال جعلت التوقع للمستقبل أمرا صعبا ، هنا " عليه يكون من المعقول توقع الاحتياجات لمدة قهيرة (ولذا من مثلاً لعشرة سنوات) واعداد مخططات عقلانية محددة الأبعاد لمقابلة هذه الاحتياجات ، أما إذا طالت مدة التوقع إلى ٢٥ سنة مثلا فان المخططات التي تعد لا تظل في الواقع أكثر من تطبيق أكاديمي عن اعداد مخططات محددة .

فصر أن الصعوبة في قراءة المستقبل لا تعني أن كل تخطيط يصبح عبثا بغير النفع أو أنه لا يوجد حل عقلاني بديل للتقليل من عبء هذه الصعوبة . ان أنه نسي الواقع مع وجود الرغبة القوية في تشكيل المستقبل يمكن التوصل إلى الحل ، وذلك بتعيين الأعداد ووضع السياسات واتخاذها سوية . بمثابة التردد أو الموجه الدائم في اعداد البرامج المتتابعة طوال السنوات الثمانيه وكل ذلك من خلال عملية تخطيطية عقلانية .

هنا " عليه فان التعديدي في التخطيط العمراني يتوقف على عامل الزمن . أي إذا دعت الضرورة إلى البدء في عملية تنمية أو اعادة تعمير تستغرق بضع سنين أو ثلاثة فانه لا يوجب في مثل هذه الحالة ان يكون التخطيط دقيقا ومحددا وعلى أساس صيحات تنصيرية شاملة ، أما اذا كان التخطيط لأجل طويل فانه لا داعي لاعداؤه على هذا الأساس المطلوب في التخطيط لأجل قصير بل يجب ان تتوفر فيه مرونة كافية بحيث يسهل ادخال أية تغييرات أو تعديلات عليه . كما دعت الضرورة إلى ذلك - كالمخاض سنوات لا تتعدى في العادة ٣ إلى ٥ سنوات - تدشها مع تغيير الأحوال وتطلبات الحياة .

(٢) : تخطيط : "عام" أو "تفصيلي"

✳ التخطيط العام هو الذي يتناول كامل مساحة الاقليم الجغرافي أو الإداري ، ويحدد هذا التخطيط بطريقة تجعل منه : (أ) سوجيا في عملية التنظيم الوظيفي... من الموارد الطبيعية والبشرية التي تهدف الى تحقيق تنمية اقتصادية متوازنة في الاقليم ، (ب) سوجيا في حل مشاكل الرقابة على مراكز التجمعات سوا* من حيث العمل على ايجاد حالة توازن بين الساعات المسمرة والمساحات الخضراء* ، او من حيث تسويق العلاقات الوظيفية بين المستوطنات الحضرية والريفية .

والطرق التخطيطية المسمجة في التخطيط الاقليمي العام لا تختلف عن تلك التي تتبع في التخطيط على المستوى القومي الا في اتساعها (طرق التخطيط الاقليمي العام) بتوسع أكبر في التفاصيل .

كما انه ليس من المفروض ان تعد تخطيطات جميع الاقاليم الدولة بطريقة تخطيطية موحدة بل ان لكل اقليم الحرية في اختيار الطريقة التي تتناسب مع الامكانيات والموارد ، اما الموجهات الاقليمية اللازمة فانها موحدة بالنسبة لجميع الاقاليم .

هذا ولا يعني اعتماد التخطيط العمراني الاقليمي العام أن يتخذ بهذا ذلك كانوا وانما فقط كمرشد للتنمية المستقبلية وتبين منه المخططات المرجعية التفصيلية .

✳ اما التخطيط التفصيلي فهو يفرض فيه أن لا يغطي كامل مساحة الاقليم بل جزءا منه فقط ، وان يتخذ قراره منذ البداية يتمدد هذا الجزء المعني الذي قد يكون مساحة تجمع حضري أو منطقة زراعية أو صناعية أو مساحة معينة تلحق به من اقليمين أو أكثر ، كما يحدد احيانا هذا التخطيط لحل مشكلة تنظفي جزءا كبيرا من الاقليم أو أت المشكلة تمثل عابلا رئيسيا في تنمية كامل مساحة الاقليم كما هو الحال في الاقليم السياحي أو الاقليم الذي يضم تجمعا حضريا كبيرا وما شابه ذلك . وهو ما فان الدراسات في هذا التخطيط لا تقتصر على النواحي الطبيعية والبنية وانما يجب ان تشمل النواحي الاقتصادية .

سنداً يعرض تعاريف للأقاليم وتعاريف لأنواع الأقاليم كما هي واردة في بعض المراجع التخطيطية .

تعاريف للأقاليم

- ١ - الأقليم هو وحدة أو تركيبة عضوية ينتمي فيها الكل إلى الأجزاء كما تنتمي الأجزاء إلى الكل .
- ٢ - الأقليم هو كيان متواجد يمكنه أن يحيا وأن يموت على الحياة .
- ٣ - الأقليم هو جزء من الدولة ويتكامل معها ، أو وحدة عضوية يمكنها أن تستقل بذاتها بسبب ما يتواجد بها من ميزات طبيعية جغرافية أو مصادر ثروة طبيعية أو احوال تربة أرض وسلاخ ، أو ميزات من صنع الإنسان كطرق المواصلات مثلا .

والجرح أن القصد من هذه التعاريف وتبويبها من التعاريف الأخرى المتداولة ما هو إلا تفسير موجز للمعنى المقصود من كلمة اقليم .

انواع الأقاليم التخطيطية

تعتمد التخطيطات الإقليمية أساساً لمساحات جغرافية متجانسة (أقاليم وظيفية) وهي التي تشترك في خصائص اقتصادية واجتماعية معينة . وبناءً عليه اجتمعت العديد من المراجع التخطيطية على تعيين خمسة أنواع رئيسية للأقاليم التخطيطية يعتمد تصنيفها كل منها على الأهداف الرئيسية من التخطيط . وهذه الأنواع هي :

- ١ - الأقاليم ثروات طبيعية : وهي المساحات التي تتوفر لها إمكانات المكنية من مصدر رئيسي أو أكثر من مصادر الثروة الطبيعية ، وهذه قد تكون مناطق مياه الأنهار الكبيرة أو ثرواتها ، أو مصادر مياه جوفية ، أو موارد ثروة معدنية اقتصادية .

أو الطوامر الديموقراطية المتأخفة في المناطق الجبلية
أو في السهول والصحارى .

٢ - العالم الاقتصادية : وأساس التنمية فيها هو الثروة الطبيعية فيها . فالمساحات التي يتوفج من الدراسة أنها مختلفة أيضا عن توتير استكشافات التنقيب المتواجدة فيها لكل من قطاعي الزراعة والصناعة ، فانه في هذه الحالة يمكن توليد برامج تنبئة تتفق من تعطيلات القيمة لهذه المساحات تصد على اساس ارتباط هذه بين القطاعين بالصناعة ومستوى الدول والانتظمة الصناعية .

٣ - العالم اجتماعية : هذا النوع من العالم يتواجد في الدول التي تتكون من عدة مجتمعات ولكل مجتمع فيها عاداته وقوانينه وعاداته وسياراته الخاصة به . فالأصح الا اساس الاقليمي في تصنيف هذه المجتمعات الاجتماعية فان التصور للتوزيع الجغرافي للعالم فاليا ما يكون مرتبطا بالتقاليد الاجتماعية .

٤ - العالم تجمعات حضرية : بسبب الا ارتباطات الوظيفية والتأثيرات المتبادلة بين التجمع الحضري الكبير ومساحات كبيرة حوله فانه يجتنب أن يعد التعطيلات شاملا كلاً من التجمع والمساحات المتكورة بما تحسه من مراكز تجمعات حضرية قروية كبيرة وصغيرة وما بينها من مساحات الريف .

٥ - العالم ادارية : كثيرا ما تصير الوحدة الادارية (المحافظة هي الوحدة الادارية في مصر) القليا تعطيليا ، وفيما من أن هذا النوع من العالم لا يغطي المساحة التعطيلية التي يتكون

منها الاقليم الويلزي ، ولكن هناك كثير من الدول تعدد
تخطيطاتها على الوحدات الادارية اما لعدم توفر
الامكانيات اللازمة لتطبيق تقسيم الدولة الى اقاليم
جغرافية وإقليمية ، او توفيرا للوقت الذي تستغله عملية
المسح ، او لضمان تواجد مساندة فعالة نحو دفع خطة
النشاط التخطيطي عن طريق الاجتهاد الادارية المتواجدة
بالوحدات الادارية .

وارا* ليس الناجم عن كل هذه الصعوبات السابقة في تصنيف نوع الاقليم
الجغرافي (الويلزي) وتعدد حوضه فاننا سنورد تصورا آخر (١) لا نوع الاقليم
يمكن في ضوء المناقشة المتأخرة لتعريف كل نوع منها ازالة هذا اللبس من جهة ومن
جهة اخرى توضيح الأسس والعوامل التي تؤخذ بعين الاعتبار عند محاولة تقسيم
الدولة الى اقاليم جغرافية خصوصا وأنه لا توجد لان نظريات او قواعد يمكن اتباعها في
مطبة التقسيم هذه .

(١) مشكلة تصنيف نوع الاقليم

في التصنيف المشار اليه يكون الاقليم من أحد ثلاثة :

- ١ - اقليم متجانسة
- ٢ - اقليم جاذبية
- ٣ - اقليم تخطيطية

اما * الاقليم المتجانسة * فتعني النظرية لعقل هذا النوع من الاقليم
على الاعتقاد بأنه يمكن الجمع بين وحدات سكانية لها صفة التجانس في كثير من الخواص
كأن تكون لديها صفات اقتصادية متشابهة مثل مشاكل الانتاج — معدلات الاستهلاك —
التوزيع السكاني للمساكن — مستويات دخول الافراد او قد يكون هذا التجانس
ناجما من عوامل جغرافية مشتركة مثل تواجد نوع ما من الثروات الطبيعية او تداخل في
التضاريس والتضاريس .

(١) هذا التصنيف وارد ضمن ابحاث تخطيطية للدكتور طاهر الصادي ~~المتخصص في~~
التخطيط بكلية الهندسة جامعة القاهرة .

وهنا قد تثار بعض التساؤلات هل إذا أخذنا التجانس في دخول الأفراد مثلا كأحد معايير تحديد الأقليم . . . هل يعني ذلك أن الأقليم ينبغي أو يتحدد بما فيه كوحدة اجتماعية اقتصادية واحدة ؟ . . . أم أن التغييرات في الدخل هي نتيجة لتبني منفصلة تؤثر على الأنشطة الاقتصادية وفي مراكز مختلفة داخل الأقليم ؟ . . . ومن ثم فإنه ليس من الضروري أن يلتزم مستوى دخول الأفراد بشيء من التجانس فويل حين جغرافي واحد ؟ ؟

أما التساؤل الآخر - فهو أن اختيار عوامل التجانس قد يؤدي بالفضل إلى النتيجة المرجوة ؟ . . . ولكن ماذا تكون النتيجة لو أن الوحدات صوبت بطريقة لعوامل أخرى ؟ ؟ . . . والأجابة على ذلك أنه من الجائز أن لا تخضع هذه الوحدات إلى القيم واحد متميز .

"الأقاليم الجاذبة" والتي لها هذه الخاصية ، فإنها تؤكد اعتماد مركبات الأقليم ذاتها على بعضها ، إلى مدى قد يكون أقوى من تلك العلاقات الداخلية للأقاليم المتجانسة . لأنه لما كان توزيع الارتباطات الوظيفية فيما بين المستقرات محددة بالبعد المكاني - فإن الأقاليم الجاذبة تأخذ في دراستها بشكل مطلق مما سبب الصعافة على أنه العامل الفاصل في مدى جاذبية ونقل النموذج موضوع الدراسة ، وربما هذه النتيجة في حد ذاتها أدت إلى صفة الواقعية على مثل هذه الأقاليم - الأمر الذي حدا ببعض الدارسين الجغرافيين إلى القول بأن الأقاليم الجاذبة هي الأقاليم الواقعية عند مقارنتها بالأقاليم المتجانسة ذات النصفين الوظيفي ضمن خلال مجموعة من الخرائط التقليدية . وتحتوي الأقاليم الجاذبة على اتصالات وظيفية فيما بينها . وهذه الاتصالات والارتباطات الوظيفية هي ما يطلق عليها ^١ "هيراكس الدين" ، مثل تدفقات السكان أو البضائع أو العملات أو النقل والواصلات . ولا يتم سريان هذه التدفقات بالأقاليم الجاذبة بطريقة عشوائية - أو حتى وفق مبدأ عقلانية من هذا يلزم أن الأقاليم الجاذبة يلقى الكثير من الضوء على الأهمية النسبية للمركز المتميز في هذا الأقليم ، مما يلقى من أهمية في رسم حدود القيمة ، أو بمعنى آخر

أن الارتباطات الوظيفية المتبادلة بين المركز من جهة وبين ما يحيطه من عناصر أخرى ، هي التي تعدد هيكل وخصائص التنظيم . وعلى ذلك فإن قضية الحيز الفراغي أو حجم التنظيم ككل تعطى بالنسبة للأقاليم الجاذبة غير واردة . وبمثل هذا المدخل في التفكير الاقليمي ربما يدعونا الى التركيز المنبجحي على بعض الظواهر السكانية داخل التنظيم الجاذب مثل تدفق المستقرات (المتوطنات) - اقليم المدينة - التصنيف الحضري والريفي - وحتى في نوعية التدفقات لا بد أن نفضل بين الارتباطات الوظيفية التي تأخذ طابع الخدمات محصورة فقط بالمستوى الاقليمي واجزائه - بينما تدفقات الانتاج لها لها من سرعة الحركة على مستوى الدولة ككل لا تشمل الطبيعة الاقليمية .

أما " الاقليم التخطيطي " فقد استمد تعريفه الى أنه " الوحدة الادارية الطبيعية " وهنا يتضح التصاق الادارة مع الوحدة التخطيطية في عملية سكانية ، وذلك لاحتواء العضون الاداري على النسيج الاجتماعي والاقتصادي . وهذه الوحدة الادارية بطبيعتها - تكون صالحة لأغراض شتى . فقد تكون لأغراض التخطيط الاقليمي - كاتمة الموارد - نظام الحكم المحلي - الكفاءة الادارية - او حتى لتجميع البيانات والمعلومات الاحصائية . وهذه الوحدة الطبيعية والادارية هي التي تجسج في خواصها - الى حد بعيد - الامكانية العطفية للكامل الواقعي بين الصفات والمشاكل المتجانسة وبين الانشطة والخدمات . مثل هذا الكامل هو الوسيلة الى تفاعل بعلي وطبيعي ينتج امكانيات الاتصال وتحرك السكان وحراكهم .

ويتضح بعض الملاحظات المعارضة بخصوص النوصيات الثلاثة من الاقليم :

الملاحظة الاولى - أن التعريف ذاته يفرض تأكيد نوعية تدوين اخرى ، وربما يعتمد على النقارة المتكاملة لهيكل الاقليم بالدولة ككل . بمعنى أنه اذا كان من الممكن تقسيم الدولة الى عدد من الاقاليم المتقاربة الحجم والتي لديها هيكل داخلي متسعدودة السمائل ، فانه في هذه الحالة يصير التعريف للأقاليم المتجانسة صعبا . أما اذا كان الهيكل الاقليمي في الدولة غير متوازن - وذلك بتواجد اقليم أو اكثر على درجة كبيرة من النمو ، في نفس الوقت الذي توجد فيه اقاليم متخلقة - أو اقاليم

ليس لها العديد تخصصي واضح ، فانه في مثل هذه الحالة يمكن النظر الى مثل هذا النظام الاقليمي من خلال الصفقات البائة ، ويؤكده ليس فقط العلاقات المتبادلة داخل الاقليم بل بين الاقاليم المختلفة .

والملاحظة الثانية - فهي أنه لا يوجد ثمة تناقض بين فكرة الاقليم المستجانب وفكرة الاقليم الجاذب - وحتى أنه في حالة التصريف من خلال سياسات مستجانبه ، فان بدون الصفقات الرئيسية فيه لا زالت تصاب ايضا بين مراكز البائة ، والقيصل في ذلك يرجع الى طبيعة تساؤل الباحث واهتماماته ، التي تتفاوت بين مستوى المشاكل التشغيلية على صعيد الاقليم الواحد ، والتي تتركز على الاتجاه نحو تعريف الاقليم الجاذب . بينما يكون الاتجاه نحو تعريف الاقليم المستجانب في حالة معرفة العلاقات الاقليمية .

- وثالثا على ما تقدم فانه يمكن القول اجسالا بأنه توجد نوعيتان فقط للاقاليم . اما اقليم مستجانب أو اقليم تخطيطي . ومن ثم فان الاعتبار طبعا للتوصية المتأخرسنة للاقليم يتوقف - الى حد بعيد - على الفرض من التقسيم الاقليمي والتي الهيكل العام ودرجة تكامل النظام الاقليمي ككل .

ب) مشكلة تحديد حجم الاقليم

تواجه الباحث مشكلة تحديد حجم الاقليم طبعا للتصريف الخاص به . وتوجد عدة طرق تكتيكية للتوصل الى هذا التعديد . والاصل في الاختيار بينها يعتمد على الفرض من التقسيم الاقليمي ، والمعيار المستخدم ، ثم على طبيعة البيانات المتاحة . وهناك بعض التحفظات بخصوص مشكلة التعديد فاننا اعتدنا مثلا أن مركز الثقل على السياسي في الاقليم وهو غالبا ما تكون عاصمته ، فالتالي تكون مركزا لا تعاند القرارات بالنسبة لمنطقة تأثيرها . وعلى ذلك فينتظر أن الانشطة المرتبطة بهذه القرارات وكذلك مجالات تأثير هذه الانشطة ، لا بد بالضرورة أن يخضع لا اعتبارات عديدة ، منها أن منطقة التأثير نفسها تميل الى التغير باستمرار مع عامل الزمن . فقد يحدث مع مرور الوقت أن يتغير مكان تعاند القرارات ، أو تحدث في نفس المركز تغييرات مختلفة .

قد تكون لها صيغة اقتصادية من حيث الانتعاش أو الهبوط ، ومن ثم يتم التفسير في منطقة التأثير .

اما الاعتبار الثاني ، فهو صعوبة تطبيق الحدود الخاصة بـ مجالات تأثير كل من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والادارية . ولكن نظرا لتداخلها فيما بينهم مكونات هذه الأنشطة ، فإنه يحتمل أن يكون هناك تطابقا في حدود هذه المجالات . ولكن مثل هذا التطابق لا يحدث الا في حالة النيات ، وهذا أمر غير واقعي فسي رياضية الروابط والعلاقات سواء على مستوى القيم الواحد أو حتى بين الأقسام .

أما الملاحظة الأخيرة ، وهي أن قوة الجذب لأي نشاط تعتمد عند الحد الخارجي لمركز النشاط ، أو قد تتداخل قوى الجذب المخططة ، مما يترتب عليه عدم تعدد نطاق تأثير النشاط بشكل نافع .

وبما عليه فإنه لا يصح بتعيين حدود ثابتة للقيم أثناء مرحلة الدراسة ، أما بالنسبة لتنفيذ الخطة واستجابتها فإنه يجب تعيين حدود ثابتة تشمل في نطاقها الهيئة المسؤولة على عمليات التنفيذ .

عملية التخطيط الآلي

بما على ما أوردناه في السابق عن مفهوم التخطيط الآلي ، فإنه يمكن القول بأن التخطيط على هذا المستوى ما هو الا عملية يمكن للمجتمع من تطبيقها توضيح أهدافه ، وتدير وسائل وسبل تحقيق هذه الأهداف . فهو إذاً أسلوبية عملية سياسية يمكن من خلالها تحقيق الأهداف عن طريق الموازنة بين الطموح في كلاني النقص المتواجد وبين إمكان التوصل الى تحقيق أكبر استفادة ممكنة من المصادر المتاحة .

وعذا يدل على أن التوظيف المثلاني للمصادر يلقى في الأهمية المحددة

أن سخط تفصيلي قصير الأجل . كما يدل أيضا على أن الاعتماد على مجرد المهارة في اعداد هذه العملية غير كاف . بل يجب ، منذ البداية التوجه الى تحديد واضح للأهداف ، يكون بمثابة مرجع أو مرشد في هذه العملية ، ويخطبها في الوقت نفسه قصد ومعنى وهذا يتطلب اعداد خطة لهذه العملية . هنا* عليه يكون السخط الاقليمي عبارة عن سخط وصلي .

والأغراض التشغيلية يمكن معرفة هذه العملية الى سلسلة متصلة من مراحل عمل متتابعة تكون من مجموع المراحل عمل متكامل . وهذه المراحل هي :

- ١ - تحديد المساحة التشغيلية
- ٢ - المسوحات
- ٣ - التحليل
- ٤ - الأهداف والأغراض
- ٥ - التخطيط
- ٦ - السياسة
- ٧ - وضع السخط
- ٨ - اعادة التغذية بالمعلومات والبيانات .

(١) تحديد المساحة التشغيلية

ليس من الضروري بل وربما من غير المستحسن في دراسات السخط الاقليمي تعيين حدود ثابتة للأقليم ، وذلك بسبب ما تشهده مشاكل معينة من استبعاد الدراسات فيها التي خارج حدود الاقليم . وهذه المشاكل تتعلق عادة بالملاحة والارتباطات الوظيفية بين الاقليم كالنقل والمواصلات والقوى والتدفقات الاقتصادية . فالنقل مثلا يتطلب حل مشاكله داخل الاقليم موضوع الدراسة كما يتطلب ربط الاقليم بباقي الاقليم وما تشهده من مراكز حضرية ومراكز أنشطة اقتصادية . . . وغيرها .

هنا* عليه فان الحدود المبررة للأقليم تتوافق مع طبيعة الدراسات الاقليمية .

أما بالنسبة لتنفيذ وتوقيع المخطط بواسطة الهيئة الإدارية التي تسند إليها هذه الأعمال ، فإنه يتوجب تعيين حدود ثابتة للأقليم يخص عليها حسن المخطط التنفيذي وذلك لتحديد مسؤلية هذه الهيئة داخل هذه الحدود .

٦ . مرحلة المسح

سواء كان التخطيط لاليم جغرافي أو لوحدة إدارية (محافظة) فإن أول مطلب في عملية التخطيط هو إجراء مسح شامل للمساحة التخطيطية موضوع الدراسة حتى يمكن على أساس ذلك تحديد القصور المتواجد في هذه المساحة وبالتالي تحديد المتطلبات اللازمة في النواحي الفيزيائية والاجتماعية والاقتصادية والادارية في ضوء المعطيات والموارد التي تتوضح ايضا من دراسة هذه المجموعات . فعملية المسح اذا هي دراسة موضوعية عن واقع الأحوال والظروف المتواجدة ، وتضمن لهذه الدراسة في تقارير عقلانية واضحة تسكن من التقييم الكامل لكافة جوانب البحث التخطيطي قبل اتخاذ أي قرارات أو اقتراحات عن التنمية ، كما تمكن في الوقت نفسه من إجراء التقييم المسبق عن نتائج التنمية المقترحة .

والمسوحات الاقليمية موحدة تقريبا في أي دولة وتنقسم الى :

- ١ - مسوحات عن بيانات : تلك التي تتعلق ببيانات المراتب العامة ، أو بالأعداد السكانية الخ
- ٢ - مسوحات عن الواقع : كالعلاقة بين الهجرة والنمو السكاني ، أو العلاقات بين حركة المرور بمسحط وسائل النقل . . . الخ .

والملحق رقم (١) المرفق في نهاية هذا الباب يخلص بيانا بجميوع المسوحات الاقليمية مبنية نوعيا . وطبيعة الحال لا يقصد بهذا البيان الا للقيام بالحصول على جميع المسوحات الواردة فيه ، إذ أن عملية المسح لا تتمي مجرد عقد معلومات وبيانات ، وانما تتمي الحصول فقط على ما يلزم منها حسب نوعية الموارد والمشاكل ، وحسب خصائص المخطط موضوع الدراسة . فلكما أن الموارد والمعلومات تعطف من القيم لاخر ، كذلك تعطف خصائص المخطط . . . فالتخطيط الجوهج مثلا ، وهو

التخطيط السبر محدود بعدة ولكن لا أكثر من ٢٠ سنة ، لا يستدعي الحصول على سوحات بالكثرة والدقة في التفاصيل التي تتطلبها التخطيط لمرحلة أولى أو التخطيط لتنفيذ مباشر أو لأحد نصير .

ويمكن أن يقوم الفنيون المساعدون تحت إشراف الأخصائين والغيراء في الأجهزة التخطيطية بجمع السوحات اللازمة من مصادر متعددة . . . من الدراسات والبحوث المنشورة وغير المنشورة ، ومن الخرائط الفينوجغرافية ، ومن التقارير والاستندات الرسمية أو غير الرسمية . كما أن تدوين الملاحظات وأخذ الصور الفوتوغرافية أثناء الزيارات للمواقع المشتقة على الطبيعة وكذا الصور الجوية تساعد كثيرا في الحصول على الحلولات والبيانات ، وتساعد أيضا في التوصل إلى صورة أوضح عن الساحة التخطيطية .

وعليه أن تحدد أهداف المخطط وما يلي ذلك من دراسات في باقي مراحل عملية التخطيط يتم بناؤها على النتائج التي يتوصل إليها في مرحلة السرح هذه ، لأنه يجب عدم السير فيها كلها اطلاقا وإنما يجب تنظيمها بحيث تنتهي الدقة من البداية إلى النهاية . فالمخططات المشتقة في مرحلة السرح التي تبدأ بتعدد السوحات اللازمة للمخطط ثم جمعها والتأكد من صحتها وتبويبها طريقة بالشرح والتوضيح اللازم فانها لا بد وأن تتم بخصوصية وإتقان ومع مراعاة تراكم وتكامل النواتج المشتقة للحلومات والبيانات حتى يسهل بعد ذلك اعداد ما يلزم من تفاصيل واجراء الدراسات والبحوث على هذه السوحات بمعرفة الأخصائين الفنيين الجيالات المشتقة .

(٣) مرحلة التحليل

في هذه المرحلة تجرى بشكل متابعة الدراسات التحليلية على ما يلزم جمعه من سوحات ، يشرى التوصل إلى تنظيم كامل لوائح الاقليم والأحوال المتواجده به . وتشمل هذه الدراسة تعيين وتقدير القوى المؤثرة على الاقليم وتعدد العلاقات بينها تمهيدا لتصنيفها تبعاً لأهميتها ، كما تشمل أيضا التوصل لخصائص الاحتمالات المستتيلة بالتوافق مع توصيات المخطط القومي ومع معايير قياسية مناسبة .

(٤) الأهداف والاعراض

التخطيط الاقليمي = كما سبق أن ذكر = لا بد وأن يغطي الدولة بكاملها ،

وأن يقوم كل التلميح بعد ادخاله بحصرته وبالطريقة التخطيطية التي تناسبه وتكون في الوقت نفسه ذات فعالية ولكن يتوجب أن تركز الأهداف والدراست المعنية لكل التلميح على توصيات المخطط القومي أو السياسة القومية .

ويمكن تعيين الأهداف الاقتصادية من الدراسة التي تجرى على السوحات الاقتصادية إذا استقرت هذه الدراسة عن توقعات الطلبات في الناحية الاجتماعية مثلاً وتتعلق بتفسير سكاني أو مستوى معيشي أو فرض عمل . . . وغير ذلك ، فإن هذا يعني تواجد نقص في هذه التطلبات ، ويمكن تعيين أماكنه في التلميح . ويعتبر العمل على سد هذا النقص هدفاً من أهداف المخطط . وبالمثل يمكن تعيين باقي الأهداف المتعلقة بمختلف نواحي التنمية بعد التأكد من توافقها مع توصيات المخطط القومي .

ولموضوع ما تقدم ، وعلى سبيل المثال ، نفترض أن دراسة السوحات الاقتصادية في دولة زراعية صناعية ناعة استقرت عن التطلبات الآتية :

- 1- تحسين المستوى المعيشي للسكان عن طريق توفير فرص عمل بأجور مناسبة .
- 2- تخفيف البطالة الصعبة التي تساعد في نفس الوقت على زيادة الإنتاج .
- 3- تنمية الأحوال الاقتصادية عامة .
- 4- زيادة فرص التعليم .
- 5- وضع استراتيجية وسياطة للتصنيع .
- 6- خلق ظروف تشجعة على استثمار رأس المال .
- 7- تطوير البيئة الحضرية والريفية بما يحقق التكامل والمساعدة المتبادلة بينهما .
- 8- والتالي التوسع في فرص تحسين الأوضاع في المجالين الاجتماعي والاقتصادي على مستوى الدولة ككل .
- 9- تحسين الضبط السكاني في المراكز الحضرية الكبيرة عن طريق خلق فرص معيشية أفضل في مناطق جديدة .

وعلى أساس هذه التطلبات يمكن أن تكون المقترحات من أهداف المخطط كما يلي :

- 1- إعداد برنامج استصلاح أراضي يتناسب مع الاحتياجات الخاصة بالزراعة والصناعات الزراعية وأراضي المستوطنات .

- ٢ - اعداد مخطط القوي لتوزيع سكاني سترن اساسه لتوفير لفرص الضمل .
 - ٣ - اعداد مخطط للنقل بجسج وسائله يتناسب مع احتياجات الالقيم العاليه والمتوسعة .
 - ٤ - اعداد مخطط للمواصلات البريدية والسلكية والاسلكية اللازمة لخدمة الالقيم .
 - ٥ - اعداد مخطط لتوفير وتوزيع القوى اللازمة للاقليم .
 - ٦ - اعداد مخطط شامل لا يستغفل ميزاته الالقيم الطبيعية في التواحي السياحية والترفيهية والا استشفائية وغير ذلك .
 - ٧ - اعداد مخطط للخدمات العامة - تعليمية وصحية - بحثياتها المخططة .
 - ٨ - اقتراح الاجهزة الادارية التي تلزم لتنفيذ المخططات ، وتعلق استمرار عملية التخطيط .
 - ٩ - تعيين المشروعات العاجلة والتي تتطلب تمويل وتصميم واتخاذ سياسات .
- وعند انه يجب تولد حدود تشيريات في الاحوال والظروف بما فيها نواحي التقدم التقني المستمر وبالتالي تولد تغير في الاقتراحات التي يتيك عليها الاقتراحات فانه يتوجب بالضرورة تنج ووجد كل ما يستجد من معلومات لا عمادة تغذي السيوعات بها ، وان حال ما يلزم من تعديل او تغيير على المخطط حتى يكون على الدوام جديا وحيثا طوال المدة المقررة له . وهذا يؤكد ضرورة كون عملية التخطيط مستمرة .

٥ - مرحلة التخطيط

بعد الانتها من تحديد أهداف مخطط التنمية ، ومن وضع المقترحات بها على هذه الاهداف ، تبدأ مرحلة اختيار السياسات المخططة التي يمكن من طريق انجازها تحقيق الاهداف . الا أنه بسبب التجاوز الكبير لهما يلزم لتحقيق المخططات من الالكميات الاقتصادية والمادية - هالاعني في الدول النامية - وما يترتب على

ذلك من صعوبات في إمكانية تحقيق جميع أهداف المخطط دفعة واحدة ، فإنه يتوجب اليد* بتعدد الصور المتواجدة بالأقليم في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ووضع برنامج أوليات لبرامج التنمية في ضوء الظروف والأوضاع المتواجدة والمستوى ، وذلك ضمانا لتحقيق الأهداف العاجلة والملمحة - وبأيا ما تكون أهدافا اجتماعية - ولسير العمل بها وفقا لهذا البرنامج ، ولتحقيق الأهداف دون تعويل للدولة بأعمال* تفوق طاقتها .

٤٦ السياسة

بناء* على البرامج التخطيطية المتنامية تختار السياسات اللازمة لتطبيق المقترحات المقدمة في المخطط وعلى أن تشمل هذه السياسات كافة المتطلبات المنبثقة من دراسة المسح الاقليمي في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والادارية . كما يجب أن يتعدد في كل سياسة الجهات الادارية التي يستند اليها مسئوليات التنفيذ .

وتتضمن السياسة الطرق والمعايير العملية التي يمكن من طريق اتباعها تنفيذ المقترحات المحددة بالتوافق مع أهداف المخطط ، وكفاءة عالية المستوى . ومن المفروض أن توضع السياسة في ضوء التقسيم الكامل للقواعد وسيادى* علم التخطيط ، الا أنه لا داعي للتفصيل عرثيا بما هو وارد في هذه القواعد وسيادى* التخطيطية ، وذلك بسبب ما قد يتواجد من اعتبارات وظروف جوهرية محلية في النواحي السياسية او الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وقد يستدعي أحدها أو بعضها انحرافا عن هذه القواعد وسيادى* . ولذا يصح بتوفر الضرورة في السياسة التخطيطية لتكون أكثر استجابة للأحداث والظروف المحلية .

وللاستدلال على ضرورة توفير الضرورة في السياسة وعلى ما سبق ذكره نسي مرحلة التخطيط من أوليات الأهداف لذكر على سبيل المثال ما اتجمعت بعض السدول الاوروبية التي تعرضت مدنها وبناتها للتخريب الشامل ابان الحرب العالمية الثانية .

فمن شأنه كان من المفروض أن تكون سياسة التصدير في هذه الدول ، بعد انتهاج
 مدة الحرب ، على مستوى الدولة ككل ، إلا أن ما اتبع بخالف ذلك ، فقد ركزت معظم
 هذه الدول على سياسة تصديرية للمواصم ، وذلك بسبب التدهور الاقتصادي الذي عم
 العالم في السنوات التي تلت الحرب وبالتالي عدم قدرة الدول على اتباع سياسة
 التصدير الشامل على مستوى الدولة ، هذا من جهة ومن جهة أخرى لسهولة تعقب
 الرتبة الملتزم في استعادة كل دولة لشخصيتها ، والتي تمثل ولو سطوياً في
 عناصرها ، ولعلها بدأت هذه الدول بتصدير المواصم حتى قبل الانتهاج من اعتماد
 المستعجلات اللازمة . وهذا يوضح أثر التواحي الاقتصادية والسيكولوجية على ترتيب
 أولويات الأهداف وعلى ضرورة جعل السياسة سريّة .

أما عن الاجراءات (الطرق والوسائل) التي تتخذ في السياسة التنفيذية
 فانها تختلف حسب :

- 1 - مدة المستعجل : مستعجل قصوري
 مستعجل متوسط الأمد (سنوات ختلا)
 مستعجل تصدير الأمد
- 2 - اعتبارات المساحة : الاقتصادية
 التنفيذية
 تنفيذي محلي
- 3 - التركيبة الاقتصادي : اقتصاد حصر
 والاقتصاد
 (نظام الحكم)

فإذا اعتبرنا مثلاً مساحة تنفيذية حصرية فان الاجراءات التنفيذية
 اللازمة يمكن اجرائها في :

- 1 - الاجراءات القانونية والادارية
- 2 - السياسة العالمية
- 3 - سياسة الاقليمي
- 4 - سياسة الانفا* والتصدير
- 5 - سياسة الاستثمار المرافق والاسكان
- 6 - سياسة مساهمة المجتمع .

هذه الاجراءات تختلف من دولة لأخرى تبعاً لنظام الحكم كما هو مبين

بالتجدول التالي

مساهمة المجتمع	الاستثمار القومي وسياسة الانفا* والتصدير	سياسة الاقليمي	سياسة التحويل	الاجراءات القانونية والادارية العامة	عناصر السياسة
x			x	+	رأسمالي حر
x		x	+	+	نظام جزئياً
x	x	+		+	مخطط
+	+	+		+	اشتراكي

مخططات : + شائعة الاستعمال
x وسيلة المماثلة

٧) مرحلة التنمية

تتضمن سياسة البرامج التخطيطي لقرارات خاصة باستناد أعمال التنمية الى

هيئات متخصصة تبنى عليها مسئوليات :

- 1 - تنفيذ أعمال وشروعات معينة بالتوافق مع المخططات المعتمدة
- 2 - تنظيم أعمال انائية لتتاج الى تعديل حتى تتوافق مع المخططات المعتمدة.

د) اعادة التغذية بالمعلومات

أوضحنا فيما سبق أن عملية التخطيط يجب أن تكون عملية مستمرة ، وأن لا تتوقف بمجرد الانتهاء من وضع المخطط . فالمعلومات المستحدثة أو التي يحصل عليها من خلال تتبع وتنفيذ البرامج وتقييم نتائج التنفيذ يتوجب اعادة تغذية بسلسلة المعلومات بها ، وبالتالي، وبموجب هذا ، التغذية بأحد خلال التغييرات أو التعديلات على المخطط وفي الوقت نفسه ضمان تحديثه طوال المدة المقررة له .

محتوى المخططات الإقليمية

تعتبر المخططات الإقليمية مرشدا عاما فيما عهد العزم عليه من تنمية عمرانية في مساحة جغرافية . والمحتويات الأساسية للمخطط الإقليمي هي :

- ١ - حدود المساحة التخطيطية
- ٢ - تحديد عام لاستعمالات الأراضي
- ٣ - نظام المخططات : التوزيع الجغرافي للمخططات حسب المستوى المحلي والوطني الاجتماعي والاقتصادي لتكامل منها .
- ٤ - توزيع السكان في الحضر والريف في إطار توزيع نهرى العمل
- ٥ - توزيع المرافق العامة ، النقل والواصلات والتي المنافع العامة الرئيسية
- ٦ - ضوابط للتوسع الحضري
- ٧ - النشاط الاقتصادي بمستوياته المختلفة
- ٨ - الخدمات الاجتماعية ، تعليمية ، صحية ، ترفيهية وثقافية
- ٩ - استثمار رأس المال (اقتصاديات الإقليم) : إنتاج ، وتسيير و معدلات استثمار ، وعمالة ، ومستويات دخول .

التخطيط الادارية اللازمة للتخطيط الاقليمي الشامل

يتضح مما سلف ذكره من عملية التخطيط الاقليمي وسهوليات التخطيط الاقليمي أنه ليس في استطاعة هيئة واحدة أن تقوم بمفردها بجميع نواحي العمل في هذا المجال . كما وأنه بسبب عدم امكان الفصل بين الدراسات والابحاث وبالتالي الحلول التي تقترح للمشاكل التخطيطية التي تواجهها الدولة ، وبين ما يمليه نظام الحكم والاداريات السياسية والاقتصادية في الدولة ، فان العمل التخطيطي لا يقتصر على مجرد تطبيق النظريات والدراسات والبحوث التي عملت في هذا المجال في دول اخرى ، بل لا بد وأن تكون هذه الدراسات والبحوث محلية وتتبع من واقع ظروف الدولة وسياساتها الاقتصادية وأكادياتها وواقع احتياجات المجتمع الفعلية وظروف البيئة الاجتماعية . وكل هذا يشكك الى ضخامة العمل التخطيطي من جهة ويستلزم من جهة اخرى تضافر الجهود في القيام به .

ولقد احتفظت النظم في معظم الدول في الاجهزة التي تشرف على مشروع التخطيط الاقليمي الشامل ، فهناك دول انشأت وزارة خاصة ومستقلة للتخطيط الاقليمي في جميع غطواته وتضم هذه الوزارة مختلف اقسام البحوث والادارة الخاصة بكل عنصر من العناصر المكونة لشبكة التخطيط الاقليمي الشامل ، واحياناً تتبع الوزارة ادارة هندسية لوضع التصاميم ، بينما في دول اخرى تطبق هذه الادارة بالوزارة المختصة للشؤون البلدية التي تشرف في نفس الوقت على تخطيط المدن والقرى .

وفي دول اخرى انشئ " مجلس أعلى او هيئة عليا مستقلة عن جميع الهيئات والادارات الحكومية وتتخصص هيئة المجلس او الهيئة في دراسة واعمال التخطيط ووضع التصاميم التي تتعلق بتنفيذ المخططات . أما عملية التنفيذ والمتابعة فتسند الى هيئات اخرى ينص عليها في المخطط .

وفي كل نظام من هذه الا أنظمة تتوفر علاقة الهيئة التي تقوم بالعمل بالمشروع مع باقي الوزارات او الهيئات الحكومية على المستويات المختلفة على ما تنص

الهيئة نفسها سواء كانت مشتركة على مرحلة من مراحل أو على التخطيط بأكتسبه .
وهذا يعني أن هذه الهيئات لا تهيء فرصة العمل الجماعي الذي تتضافر فيه جهود
مختلف الوزارات والهيئات التي تشارك في أهداف معينة من أهداف المخطط .

وقادها لهذا الوضع والمتمثل إلى مستوى عال من حيث الكفاءة والفعالية
في إعداد وتنفيذ المخططات اذ تحت بعض الدول تخطيطا ادريا للتخطيط الاقليمي
الشمول يتكون من أجهزة تخطيطية على مستويات ثلاث :

١ - المستوى القومي : تتولى العمل هيئة مركزية لها سلطات واسعة يعول لها حسن
اتخاذ القرارات التخطيطية والتنسيق بين المقترحات التي ترفع اليها من
الهيئات التخطيطية على المستوى الاقليمي ، والقيام باصلاات موسسة
مع الاجهزة الحكومية المختلفة لضمان استمرار الحصول على المعلومات
والبيانات اللازمة لاتخاذ القرارات ، ولاعادة تنفيذ المسوحات بما يستجد
من هذه المعلومات والبيانات بهدف تجديد المخططات . كما تدوم
هذه الهيئة الاكتمال بالهيئات التخطيطية على كل من المستويين
الاقليمي والمحلي لتعظيم التنسيق بين مختلف المخططات الاقليمية .

٢ - المستوى الاقليمي : تنشأ بكل اقليم هيئة تخطيطية قادرة على مواجهة جميع
المشاكل التخطيطية البسيطة في الاقليم . وعلى كل هيئة اقليمية أن ترفع
مقترحاتها عن هذه المشاكل إلى الهيئة المركزية ، ولها الحق في ابداء
وجهات نظرها فيما ترفعه من مقترحات عند الاشارة مع الهيئة المركزية
في وضع القرارات والاجراءات والوسائل التنفيذية .

٣ - المستوى المحلي : والهيئات على هذا المستوى يقتصر وجودها في المادة على
المراكز الحضرية بالاقليم ، ويراعى في تكوين كل هيئة من هذه الهيئات أن
تكون قادرة على مواجهة المشاكل البسيطة في كل من المناطق الحضرية
والريفية ، وعلى القيام بتنفيذ المخططات المحلية في الفترة الاخصاص . هذا

الى حق الهيئة في ابداء الرأي والمناقشة مع كل من الهيئة المركزية
والهيئة الاقليمية التابعة لها .

والرغم من أن هذا النظام يعتبر أكثر انطباعا استجابة لمطالبات النظام
اللامركزي للإدارة المحلية ، وفي الوقت نفسه أكثرها تعقيدا للتطبيق بين مكونات
المخطط نتيجة للارتباط الوثيق الذي يحمته هذا النظام بين المخططات والامكانيات
على مختلف المستويات الا أنه يتطلب اعدادا من القوة العاملة في مجال التخطيط
تتوق كثيرا ما تتطلبه الانظمة الاخرى من هذه الاعداد .

ولا يخرج التخطيط من حيز التخطيط والورق - في ظل أي من النظام
المذكورة - الى حيز التنفيذ وللحد ايضا من الغلط المتناهي وهو استعمال الراي
بتحتم تواجد تصريحات وقوانين منفذة .

القوة العاملة التي تلزم للتخطيط الاقليمي

ولا يتوقف اختيار النظام التخطيطي في الدولة على مجرد المقارنة بين
فعالية وكفاءة الانظمة المختلفة وانما الى حد كبير على الاعداد المتوفرة من القوة
العاملة في مجال التخطيط الاقليمي . وهذه القوة يمكن تقسيمها الى مجموعات
رئيسية يجب أن يتوفر في كل منها مستوى معين من التعليم والتدريب والخبرة كما هو
سليم فيما يلي :

أ) رؤساء الاجهزة : ويشترط فيهم الكفاءة والقدرة على التسيق وتوجيه الدراسات
المخططة ، والخبرة في اعداد وتنفيذ المخططات ، والقدرة على توليد
النتائج العملية لتنفيذ الاعمال المطلوبة .

ب) الاخصائون : وهم الذين يعاونون رؤساء الاجهزة التخطيطية في تنفيذ الاعمال ،
وهم المتخصصون في التخطيط والحصارة والهندسة والساعة والانتصار
والاجتماع والجغرافيا والجيولوجيا والقانون والتأمين والتقييم - كما ينقسم

هؤلاء إلى قسمين : قسم يعمل في وضع السياسة العامة ، وقسم يعمل في تخصصه . ويشترط فيهم جميعاً أن يكونوا حاصلين على مؤهلات جامعية في نوع تخصصهم .

جـ "المهندسين" : وهم الذين ثبت قدرتهم بما "على سابق أعمالهم التخطيطية سواء" في الناحية العلمية أو التطبيقية أو كلاهما معاً ، ويكونون أو يشاركون في وضع التخطيط العام وسياسة تنفيذ أو تعديله ، ويشترط فيهم - مثل الاخصائين - أن يكونوا حاصلين على مؤهلات جامعية في نوع تخصصهم .

د "الفنيون المساعدون" : وهؤلاء "يكونون الجزء" الأكبر من القوة العاملة في التخطيط ، وهم أساساً من الفنيين ذوي الخبرة أو من خريجي المعاهد المؤهلين بدراسة فنيوتربية . ويشترط فيهم الدراية الكافية بالناحي التكنولوجية في نوع التخصص والسواد النظري المتعلقة بها حتى يمكنهم تولي جزء من الجانب التنفيذي العملي من مشروعات التخطيط .

الطريق لممارسة التخطيط الاقتصادي الشامل في مصر

إن تعديلات التنمية المبدئية التي تواجهها مصر حالياً جعلتها تتخذ النظر في أسلوب التخطيط الصحيح، ووضع الرأى ، وتبني اهتماماً متزايداً بالأسلوب التخطيطي الشامل على مستوياته المختلفة ، سواء كان تخطيط المدن بسبب ما تواجهه من مشكلات التوسع العمراني، والأسكان والواصلات والخدمات والمرافق وغيرها ، أو تخطيط القسوى ، وما تستلزمه التنمية والتطوير في المجالين المحلي والوطني من دراسات وأبحاث من واقع الطبيعة وواقع احتياجات المجتمع الفعلية وطرقه البنيوية لتناول كل العناصر والمعامل ذات التأثير في تنمية وتطوير الاقتصاد والمؤسسات الحضرية والريفية، ومن ثم يمكن استخدام الأمكانات والموارد الفعلية بأعلى درجة من درجات الكفاءة في القضاة على مشاكل المحيطة واستكمال عناصرها الضرورية وجعل كل من الحضر والريف

وسطها يعيشها صالحا تتحقق فيه سعادة المجتمع والفرادى ، ما يساعد على تطعيم
الحداري والبادي والروحي خلافا لبع نظريات العصر .

ومن دواعي السرور ان هناك بنية واهتمام يتزايد في مصر ، في مختلف الجهات
وعلى مختلف المستويات ، نحو تبنى اسلوب التخطيط الشامل على اسس علمية ، وليس
أدل على هذا ما هو وارد في البحوث والدراسات العددية التي تمت لاقليم الاسماعيليه
واقليم الساحل الشمالي من الاسكندرية الى مرس مطروح وغيرها

ولكن للأسف نظرا للنقص الشديد الذي تعانيه الدولة في بيانات هذا الاسلوب التخطيطي
فان غالبية التخطيطات الحديثة للبلد والتخطيطات الاقليمية لاستصلاح الاراضي عمدت الى
بيوت خبرة اجنبية بالشراكة مع خبراء المخططين المصريين ، وكثيرا ما طار العطل بعيدا عن
مفاهيم وبادي التخطيط الشامل المتكامل بل واحيانا دون تحديد اهداف معينة من واتساع
مستويات ولو يبدئية للاحوال السائدة ، او حتى الاستخدام العلمي لها يتيسر من الاحصائيات
المتوفرة او التحسين المعقول .

ولا يمكن تلافى كل هذه المساوي الا اذا اعدت له وسائل والبحوث التخطيطية
محليا وانظمة تحت اشرافا وبمعاونة اخصائين من المواطنين حتى يتكون العطل - كما
سبق ان ذكرنا - ناعما من ظروفه له ولة وانكباتها وواقع احتياجات المجتمع الفعلية
وظروف البيئة الاجتماعية ، ولذا ترى انه يتوجب على المسئولين العطل من خلال خطة مدروسة
على سيد التفكير العالي في العناصر اللازمة لممارسة هذا العطل التخطيطي من اجهزة
تخطيطية ، ومراكز بحوث ، وقوة العاملة المتخصصة ، واشتغال المسوحات والخرائط
وكذا التشريعات والقوانين التخطيطية اللازمة ، وانما تتقدم فيما يلي بالمشكلات من كل عنصر
من هذه العناصر .

١ - الجهاز التخطيطي

تتبع الظروف وملائمة مختلف الازمات والمعالج بمشروع التخطيط

الاقليمي ، وتقرح في الوقت الحاضر اليد * بانشاء مجلس اقليمي (او هيئة محلية) للتخطيط الاقليمي الشامل تنظم اعماله واغصاماته وملاقاته باستغلاف الهيئات الحكومية بحيث يمكن تحقيق العمل بين الجهات المتصلة والمنفذة في هذا المجال ، كما يمكن توحيد الجهود في الدراسات والبحوث اللازمة لاستكمال التخطيطات الشاملة ، كما يتحول لهذا المجلس سلطات واسعة في اتخاذ القرارات التخطيطية وفي تقرير الحوافز التصحيحية الموجهة للقوة العاملة في التخطيط .

ويمكن الاقتصار في الوقت الحالي على انشاء ثلاث هيئات اقليمية في كل من دمشق وحلب واللاذقية ، تخصص الهيئة الاولى بمحافظة دمشق والمحافظة الجنوبية ، والهيئة الثانية بمحافظة حلب والمحافظة الشرقية ، والهيئة الثالثة بمحافظة اللاذقية ومحافظة المنطقة الساحلية . وفي المستقبل ومع توفر قوة العمالة التخطيطية يمكن زيادة عدد هذه الهيئات الاقليمية تدريجيا بهدف استكمال النظام التخطيطي السابق الذكر الذي يشتمل على اجهزة تخطيطية على المستويات المختلفة الاقليمية والمحلية .

٢ - توحيد العمالة التخطيطية

في إطار التقسيم السابق الذكر لقوة العمالة اللازمة لاعداد وتخطيط

المخططات الاقليمية الشاملة نقرح الآتي :

- بالنسبة لرواسا * الاجهزة التخطيطية الاقليمية الثلاثة المقترحة عالية تروى أن توزير هذا العدد الثقيل بالمؤهلات والتدرجات المطلوبة لا يمثل مشكلة
- بالنسبة للأخصائين في مختلف المجالات — باستثناء الاخصائين في تخطيط الاقاليم وتخطيط المدن — فان تقاسم خبرتهم سيحصل افراد كل في تخصصه وعلى * متولون ولا يتخصص الا التدرب على طبيعة العمل التخطيطي ، ويمكن أن يقوم جميع التخطيط للتسمية الاقتصادية والاجتماعية ، وبعد تطوير منهج التدريس فيه يتخصص التخطيط الاقليمي اليه ويبدأ التدرب أما بخصوص القسم الآخر من الاخصائين الذي يعمل المراد في وضع السياسات التخطيطية فاننا نقرح ضرورة انشاء دراسات

عليها لهم في الكليات المتخصصة بالجامعات السورية لتفريخ الأعداد اللازمة منهم أما بالنسبة للأخصائيين في التخطيط الإقليمي وتخطيط المدن فإنه يجب اليد * فورا بحل الترتيب اللازم لا نقا* دراسات على مستوى المكالوريوس وكذا دراسات عليها باقتسام الصدارة بكليات الهندسة بالجامعات لتفريخ الأعداد اللازمة من المهندسين المخططين في كلا المجالين ، حتى لو استعمل الأستعدادات المساعدة من الخارج لسد النقص في أعضا* هيئة التدريس . هذا بالإضافة إلى ما يمكن توفيره من هؤلاء* المهندسين ممن يؤدون في بحثات للحصول على مؤشرات عليها في التخطيط .

أما عن الفنيين الساعدين فإنه يمكن تعديل برامج التدريس بكل من معهد التخطيط للتربية الاقتصادية والاجتماعية ومعهد الجمهورية للدراسات الاقتصادية والبيوجرافية والتجارية لتفريخ الأعداد اللازمة منهم من بين الحاصلين على شهادات اصنام الدراسة الثانوية العامة أو الصناعية أو ما يعادلها . وهؤلاء* الفنيين تحتاج اليوم الأجهزة التخطيطية والبيديات بأعداد كبيرة للقيام بالأعمال اليومية ويجب أن يكونوا مؤهلين للقيام بذلك الأعمال التي تتطلب معرفة كافية بالتواحي التكنولوجية في فروع التخصص والمواد النظرية المتعلقة بها . ويمكن اختيارهم أيضا من بين الفنيين ذوي الخبرة .

ومن الواضح أن عدد كل من الأخصائيين والفنيين ودرجة كفاءتهم ووزن الحاجة إليهم لا يمكن أن يحدد إلا التخطيط القومي الشامل ، وأي تعدد مجالات ذلك ليس له قيمة حقيقية ولا يكون إلا مجرد عملية تقديرية مشكوك في صحتها .

٣ - السوحات والخرائط

يجب إعطا* كامل الأهمية لاستكمال السوحات والخرائط لأنها في مجموعها تعتبر عنصرا أساسيا لا عدد أي مخطط القري . والواقع أنه بخصوص التصريف الكاسل للموارد - المعلوم فيها والمكان المستغل فيها والمبطل يمكن اليد* به فورا

بمجرد تكوين الأجيال القادمة على القيام بهذا العمل ، وذلك لأنه لا يوجد رصيد لا بأس به من هذه المعلومات في أجيال الدولة ولا نفس سوى تجميع وتحويل هذه المعلومات بما يتوافق مع الأغراض التخطيطية . وتنتج أن يكون العمل من خلال خطة تنفيذية لحصر هذه الموارد تكون ذات قطاعات نوعية ، ولكل منها حسب أولويتها برنامج زمني لرصد وبيانها وجبرانها .

٤ - الدراسات والأبحاث التخطيطية

إن الطريقة الملمحة في التفكير والعمل هي الطريقة العقل لحل مشكلات التنمية ، ذلك لأنها تعتمد على الواضح والعائق ، وتتميز بتحررها من التحيز وسببويتها وبالتجانبها إلى الفروض وإلى القياس الكمي وإلى التصنيف والتحليل حتى تصبح الفرضية بعد التحقق من صحتها أساسا سليما يستند إليه في اتخاذ القرارات . فالبحث العلمي هو الوسيلة الفعالة للتوصل إلى الحقائق حول مختلف الظواهر والمشاكل ، ويوفر الكثير من الجهد الضائع في التجارب الارجالية والتخطيط المضي الذي لا يحقق الأهداف المرجوة .

هنا* عليه فانه يجب أن لا يتف شككة النفس الحالي في المتخصصين من بين سؤالي الأجيال التخطيطية بالدولة عقبه امام الأهتمام بأجراء الدراسات والبحوث التخطيطية اللازمة . وتنتج أيضا* مركز د اتم للبحوث التخطيطية ، يقع الهيئـة المركزية العليا المقترح انشاؤها للإشراف على التخطيطات الإقليمية ، وقرره التصريح والاتفاق التي توفر مسؤلياته واعصاصاته وملاحياته ونطاق أعماله والتحويل اللازم له .

ومن المفروض أن يضم هذا المركز أيضا* يمثلون المؤسسات والهيئات الحكومية والأهلية ، وأن يختص باختيار موضوعات البحث في المجالات المختلفة ، وأن يتولى له حق التصديق على إجراء الأبحاث مع هيئات أو غيرها سواء* محلية أو خارجية ، ومباشرة الإشراف الدوري الكامل على جميع مراحل العمل في البحث الذي يتم التعاقد عليه ، وذلك للتأكد من جدية البحث من جهة ومن مطابقتها للتطلعات والأستراتيجيات

التمتع عليها . كما يتحول للمركز أيضا حق ايداء* وجهات نظره للهيئة المركزية
العليا ليقبل اعتماد أي قراراتها* على نتائج هذه البحوث . وبالإضافة الى هذا يقوم
المركز بحمل دراسات أو مؤتمرات محلية أو لا مشتركة أيضا بحمد منها بالحاج . وبالإضافة
الدول العربية بهدف تبادل الخبرات والابحاث ولغير ذلك من النشاطات العلمية
والاعلامية في مجال التخطيط .

وهناك امكانيات محلية يمكن الاستفادة منها في اجراء* كثير من الدراسات
والابحاث التخطيطية . ونقترح في هذا الشأن اتباع ما جرى الحرف عليه في كثير من
الدول المتقدمة مثل إنجلترا وفرنكا وغيرها من اسناد الابحاث التخطيطية الى الكليات
الجامعية ، كل في اختصاصها . حيث يقوم بهذا الابحاث الاساعدة انفسهم واحيانا
الطلبة تحت اشراف الاساعدة او أن تكون نقاط أو موضوعات بحث في الدراسات العليا .
وهذه الطريقة يستفيد القارئ بالبحث ساديا . وعلميا ، كما تستطيع الدولة من اجراء*
البحث على مستوى علمي عال . كذلك يمكن اسناد بعض البحوث التطبيقية الى النقابات
المهنية .

وتجدر الاشارة هنا الى ضرورة اعتماد جدأ* المفتاح باليد* عند
التمتع مع مؤتمرات أو خبرات اجنبية على اعتماد دراسات لمخططات أو مشروعات ،
وضرورة الاشراف في هذه التمتع على أن يجري هذا الاعداد داخل مسورة
وبالمشاركة بين مجموعتي عمل ، أحدهما من قبل جهة التمتع والاخرى سورية أعضاؤها
من بين المتخصصين الذين لا يعملون في الاجرة التنفيذية بالدولة . وعلى أن يكون
لمركز الدائم للبحوث التخطيطية حق الاشراف على الدراسات موضوع التمتع .

٥ - القوانين والتشريعات

لا بد وأن يتبع كل من التخطيط الاقليمي والتخطيط المحلي القوانين
والتشريعات اللازمة والتي بدونها لا يمكن أن تخرج الدراسات والمخططات من حيز
التخطيط والورق الى حيز التنفيذ سيما كانت هذه المخططات من الجهد القوموي

والاصالة . وهذا يقتضي عناصر الجهود في وضع قانون شامل للتخطيط العمراني .
يتضمن طريقة وضع التخطيطات في المجالين الاتيين والسفلي وما يضمن جدوى
الدراسات في هذه التخطيطات ، كما تتضمن القوانين واللوائح المنظمة في هذا
القانون الشامل على جميع الأسس الخاصة بالعناصر الأساسية لأي مشروع تخطيطي .
وعلى الطرق والوسائل التي تمكن من وضع التخطيطات في مراحلها المختلفة من وضع
التفصيل . هذا بالإضافة إلى القوانين الرادعة التي تعد من أجلها المتابع وسوء
استعمال الأراضي نتيجة لتغلب المصالح الشخصية للأفراد على المصلحة العامة
للمجموع . والمصل في وضع القانون الشامل للتخطيط العمراني يتطلب دراسة
وتحليل أسس التشريع وأشكال الأنظمة والقوانين القديمة في المجالين الاتيين
والسفلي وأحداث التغييرات والتعدلات اللازمة عليها بحيث تتلاءم مع التطور
الاجتماعي والتكنولوجي .

* المسوحات الأتيمية *

(1) بيولوجيا المساحة التغطئية

- 1- خريطة بيوجرافية (أكبر مقياس رسم سكن) *
- 2- لوحة عامة عن الصفات الميزانية للمساحة التغطئية²
- 3- الدراسات والمراجع المتوفرة

(2) الجيولوجيا

- 1- خريطة جيولوجية (أكبر مقياس رسم سكن) *
- 2- وصف التراكيب الجيولوجية للمساحة التغطئية
- 3- الدراسات والمراجع المتوفرة

(3) تربة الأراضين

- 1- خرائط التربة الأاضي (أكبر مقياس رسم سكن) *
- 2- مسوحات التربة مع التوصيف
- 3- تصنيف التربة واحصائيات لكل نوع منها
- 4- انجراف التربة بالحياء والرياح
- 5- الدراسات والمراجع المتوفرة

أصغر مقياس

أكبر مقياس

* بالنسبة لـ المساحات .. يختلف المقياس من 1:100,000 إلى 1:250,000
بالنسبة لجزء الأتيم .. يختلف المقياس من 1:50,000 إلى 1:100,000

(٤) المناخ

- ١- خرائط مناخية للمساحة التخطيطية :
 - خرائط عن سقوط الأمطار
 - خريطة لدرجة الحرارة (نهاية عطش ونهاية صيفي)
 - توزيع الأمطار وسواحيدها
- ٢- معلومات عن مناخ الأقليم وأجزائه (تعدد مواسم المحطات) :
 - المعدل الشهري لسقوط الأمطار
 - درجات الحرارة العظمى والصغرى لكل شهر
 - اتجاه وسرعة الرياح لكل شهر
- ٣- الدراسات والمراجع المتوفرة

(٥) الشروط الطبيعية

- ١- المصادر المائية
 - الفيضانات المائية للأنهار الرئيسية والفيضانات المتواجدة ،
الأمطار والجريان السطحي الشهري ، حدود الأحوال المائية ، التصريف السنوية
 - أشكال الفيضانات للأنهار الرئيسية ، والمعلومات المائية المتاحة التي أخذت في الاعتبار عند إنشاء أو سدود متواجدة
 - الشروط الكهرومائية والخواص المحتطة ، التكاليف الاقتصادية والطاقة الانتاجية للشروعات المتواجدة
 - مصادر المياه الجوفية ، حدود الأحوال الجوفية ، طاقتها الانتاجية الطويلة وامكانية إعادة تغذيتها ، ضروب صنون المياه الجوفية ، نوعية المياه ومدى صلاحيتها للشرب والزراعة .

٢- المعادن و المقالع

- المسوحات المتواجدة من الثروة المعدنية من حيث طبيعة تواجدها واحتياجها ، بما في ذلك النفط اذا كان هناك احتمال لتواجد
- إنتاج المقالع كسبا ونوما وبالاعين الرخام والمواد الانعري التي تستعمل في الانشاء وكذا المواد التي تدخل صناعة البنا*
- مصادر المياه المعدنية وأية معلومات عن أماكن وتوزيعها ويخزون مياه معدنية تتواجد بالمساحة
- أية معلومات ابر دراسات اخرى عن شروط خاصة باستغلال مياه معدنية

(٦) استعمالات الاراضي

١- الزراعة

- خريطة زراعية
- المساحة الاجمالية :
 - المروية
 - البعلية
 - السهول
- الهضاب : بارتمانات تقل عن ٥٠٠ متر مسطح
- الهضاب : بارتمانات بين ٥٠٠ - ١٢٠٠ متر من سطح البحر

المحصول السنوي	مساحة	انتاج وحدة المساحة	اجمالي الانتاج
١) خبثية : - قشج - شصير - ارز - انواع اخرى	-	-	-
٢) قسز	-	-	-
٣) معاسيل صناعية : - كتان - صمصم - جهاز قصص - انواع اخرى	-	-	-
٤) غسروات : - سوندر - بطاطس - انواع اخرى	-	-	-
٥) مراعي مروجية : - كبل	-	-	-
٦) زراعة دائمة : - اشجار فواكه - عنبية - مكسرات - انواع اخرى	-	-	-

٢- التقينة الزراعية :

• التسميد :

- كمية السماد العضوي المتوفر سنويا
- كمية السماد العضوي المستعمل في الزراعة
- توفر الأسمدة الكيماوية
- كميات الأسمدة الكيماوية المستعملة سنويا

• البذور :

- كميات أنواع البذور المستعملة سنويا
- الاتجاه العام

• الشبكة الزراعية :

- عدد التراكتورات المستخدمة وأنواعها
- الحصانات من الهجمات خلال السنوات الخمس الماضية

• الري :

- طرق الري المتبعة
- الأنظمة التي تستخدم هذه الطرق

• وإاية المزروعات :

- مدى استخدام المبيدات الحشرية والكميات التي استعملت خلال الخمس سنوات الماضية

• استصلاح الأراضي :

- مساحة وأماكن الأراضي المسكن استصلاحها للزراعة
- المزروعات المنتجة أو الجاري تنفيذها والتقييم الزراعي الاقتصادية المتوقعة فيها

٣- التنظيم الزراعي :

- التخطيط الزراعي
- الاتجاهات الحديثة (على المدى القريب والمتوسط)
- والتعمير (
- التصديق الزراعي للمستثمرين
- الأبحاث والدراسات الزراعية
- الثقافة الزراعية
- التعاون الزراعي

٤- الغابات :

- خريطة بيئية عليها الغابات
- تصنيف الغابات من حيث النوع ومساحتها
- الإنتاج : الأخشاب المنشورة والمستصلحة في الحريق
- مساحات ومواقع غابات الشجيرات وإنتاجها المستعمل للرعي أو لأخشاب الحريق
- مساحات ومواقع الغابات الجرداء*

ملحوظة : يتضمن المسح :

- وصف البيئة من أنواع وكثافات الغابات
- الحرائق والمساحة والكثافة الناتجة منها
- كثافة الرعي (عدد الحيوانات / هكتار)

٥- الأراضي الغير مستصلحة :

- يمكن استصلاحها للزراعة :
- يمكن رعيها
- تعتمد على الأقطار

- يمكن تقجيرها شبات
- يحترق الانتفاع بها كسراعي
- لا يمكن استصلاحها :
 - صخرية
 - مرتفعات
- مستوطنات (مدن وقرى) وقرن

٦- تربية الماشية :

- التوزيع الجغرافي لا أنواع الأضنام
- الأضنام وتركيبها حسب النوع والجنس
 - الانتساج : • • لحوم
 - حليب
 - أصواف
 - أعداد مهاجرة : • الجهة التي تقصد
 - مدة بقائها في الميجر
 - الأحوال الصحية (الأراض)
والعناية الطبية (
 - توفر الماء وتؤخذ ماء الشرب
في مناطق الرعي
 - تسويق المنتجات من لحوم
وجلود وحليب وغير ذلك •
 - الماعز : (نفس المعلومات المطلوبة عن الأضنام)
 - الأبقار : (• • • • •)
 - الدواجن : إنتاج ، مواقع ، والنواحي المناسبة
 - توفر الغذاء : أعلاف بأنواعها

- العناية الصحية : عدد الأطباء البيطريين و مساعديهم
- المتواجدين ، والمستشفيات والمعامل
- أن وجدت .

(٧) الصناعات

- ١- عدد المؤسسات الصناعية
- ٢- عدد العمالة الصناعية
- ٣- رأس المال المستثمر
- ٤- الانتاج
- ٥- القيمة المضافة
- ٦- الأجور والرواتب والتعميمات

ملحوظة : بالنسبة للمؤسسات الصناعية في " ١ " توبه حسب

تصنيف المجموعات الصناعية الرئيسية التالية

- صناعات خشبية
 - صناعات تقوم على مواد خام زراعية أو الثيابات
 - صناعات تقوم على استخراج أو تشغيل المعادن
 - صناعات نطوية
 - صناعات اخرى
- ٧- المشروعات الصناعية الممنوعة في الخطة الخمسية الحالية ، واحتلالات توظيفها .
 - ٨- القطاعات الصناعية التي حددت أو قيد التعديده ولم تستكمل دراساتها
- بمحد .

(أ) السكان

- 1- اعداد السكان وتوزيعهم على المناطق الحضرية والريفية
- 2- توزيع السكان حسب فئات السن والجنس
- 3- الوفيات و معدل النمو السكاني
- 4- التقلبات السكانية وأسبابها بين المتوطنات داخل المحافظة
- 5- الهجرة - سـائلاً و حجراً
- 6- أية معلومات متوفرة ويعتمد عليها في التعرف على الاحوال السكانية واتجاهاتها

(ب) الخدمات الاجتماعية

1- التعليم

- اجمالي اطفال سن التعليم
- عدد المدارس والمعاهد والمدارسين :
- على المستوى الابتدائي
- على المستوى الاعدادي
- على المستوى الثانوي
- مدارس فنية ومهنية
- على المستوى الجامعي
- متوسط مسافات المشي للأطفال من وإلى المدرسة
- الاسكان والحوائل الاخرى التي تخدم المدارس والمدارسين على العموم في مختلف مناطق المحافظة
- توفر الكتب المدرسية واللوازم الاخرى للمدرسة
- ما ينتظر ادخاله من طرق ومعدات تعليمية حديثة لتصوير النفس في اعداد المدارس كاستعمال البرامج التلفزيونية مثلاً في التعليم الابتدائي أو الثانوي وغير ذلك

- الأضرار الرئيسية في المحافظة والأخصائيات المتوفرة خصوصا من :
 - .. الأسيكارس
 - .. المذاريبا
 - .. الكوليبرا
 - .. الملل الرئوي
 - .. تراكوما العين
 - .. وفيات الأطفال والمسببات الرئيسية
- بيان مختصر عن التطبيقات المتبعة في العلاج والوقاية
- العلاج في المستشفيات
 - احصاء من عدد المستشفيات حسب نوعيتها وكذا المستوصفات
 - عدد أسرة العلاج لكل ١٠٠٠ نسمة من جملة عدد سكان المحافظة
 - عدد كل من الأطباء ومساعدتهم والممرضين
 - التوزيع الحالي للمستشفيات والمستوصفات
 - الصيدليات ومراكز الأبحاث - بمنعش البهار
 - المواقف على خريطة .

- الأشكال والتحديات لنظم الحياة الاجتماعية والاقتصادية في الريف :
- وصف موجز لنمط التنظيم الذي أدى للمجتمع هذا - من مستوى القرية

• مكونات التجهيزات العامة في القرية

- سوق
- مبنى الإدارة
- المدرسة
- مستشفى
- مسجد
- وغير ذلك

وتتميز المساحة الطابعية بالحر المريح لكل مبنى من هذه المباني في قرية يمثل عدد سكانها متوسط العدد السكاني لقرى المحافظة وطني أن لا يقل عن ٤٠٠ عائلة.

• المتاح العامة الشائعة في القرى من :

- مياه الشرب
- القوة الكهربائية
- جمع القمامة وصرف المجاري

• أهوال الهجرة في مختلف مناطق الريف بالمحافظة

- التجهيزات المتبعة في التصويق وبادل السلع الأساسية مع قلدير مزجج - اذا أمكن - لمدى استعمال النقد في مختلف التعاملات اليومية لسكان المناطق الريفية
- أجور العمالة ، وان لم تكن الاجور غير مستغلة فهذا كثر النظام البدلي المتبع كبادل العمالة مثلا في الأنشطة الزراعية أو الاثباتية اذا زاد حجم العمل فيها عن امكانيات العائلة الواحدة .
- متوسط دخل الفرد
- متوسط عدد ايام العمل سنويا شاملة العمل في مختلف الانشطة سواء في الزراعة أو الحرف اليدوية أو انشاء المساكن
- تدبيرات من فترات البطالة سنويا .

تجمع المحلويات والبيانات للمخمس سنوات المتصرة كلما أمكن ذلك

١- النسيقل

(١) الطرق

- أطوال شبكة الطرق الرئيسية المتواجدة وتوزيعها على الأقسام مصنفة حسب الفئات التالية :
 - طرق استقطبية
 - طرق معبدة
 - طرق تحت تخطيطها (ترابية)
- متوسط ما يخص الفرد الواحد وما يخص الهكتار الواحد من مساحة الأراضي المتروكة من جملته أطوال الطرق الرئيسية في الأقسام
- حركة المرور على الطرق - ان توفرت - سعياً عنها بمتوسط عدد وسائل النقل التي تمر على مناطق محددة من شبكة الطرق الرئيسية المتواجدة :
 - أوتوبيسات وشاحنات حافلة تزيد عن ٧ طن
 - للسيارات الأخف وزناً والسيارات الخاصة
- متوسط تكاليف النقل على الطرق لمسافة ١٠٠ كيلومتر
- مثلاً للطن الواحد من البضائع وكذا للشخص الواحد مدى الاعتماد على الطرق في النقل بها الأمر في فصل الشتاء
- الحصولة الحديثة المسموح بها على مختلف أنواع الطرق السابقة الذكر

٢٤) الخطوط الحديدية

- حركة النقل سميرا عنها :-
 - العدد السنوي للركاب - كيلو مترات
 - العدد السنوي للطنن - كيلو مترات
 - العدد السنوي للركاب والآطنن
- المواصفات الفنية لبنية الخطوط الحديدية وتشغيلها :
 - وزن المتر الطولي من القضيب الحديدى
 - طول وسعة العجلات
 - عدد الموارىخى الكيلومتر الواحد من الخط الحديدى
 - نوع العوارض المستعملة (حديد أو بيتون أو خشب)
 - الوزن المحورى المسموح به
 - السرعات القصوى المسموح بها لقطارات الركاب وقطارات البضائع .

• المقطورات المتعسركة

- عدد وسعة عربات نقل البضائع
- عدد وسعة عربات نقل الركاب

• القاطرات ووسائل الجر الأخرى

- عدد كل من القاطرات البخارية والديزل ، مع بيان القدرة جسر كل منها سميرا عنها بالقطار محمل حمولة نظامية
- متوسط البرود الفعلى لكل من قاطرة تعمل بالبخار وأخرى بالديزل سميرا عنه بحدود كيلومترات ساعة شهريا
- عدد كل من القاطرات البخارية والديزل المخصصة لسكك القارات
- عدد الأوتوبيسات وسعتها من المقاعد .

(ج) النقل الجوي

- الطائرات المدنية المتواجدة : عدد ومواقع
- تقرير عن حركة الطيران للركاب والبضائع

(د) المواصلات السلطوية والأهلية

- وسائل التوليد للاتصالات السلطوية والأهلية بين :
 - المدن الرئيسية في القطر
 - المدن ومراكز الأقاليم والقرى
- الوسائل المتوفرة للربط الإقليمي والتلفزيوني
- التوسعات المخططة لشبكة الاتصالات السلطوية والأهلية الحالية إلى مناطق أخرى في القطر
- التوسعات المخططة للربط التلفزيوني والأقليمي لأقطار خارجية أو لأفراض تسليمية وثقافية للمناطق المتطورة داخل القطر

(هـ) الاسناد والكهرباء* و مياه الشرب

الكهرباء* :

- عدد محطات التوليد المستوفرة ، ومواقع وقدرة وصناعات منها
- البنية الحالية لمخطوط نقل الطاقة
- استهلاك الكهرباء* في الصناعة والنقل والأفكار المنزلية (المنزلية)
- مشروعات التوسيع في إنتاج الطاقة الكهربائية حسب المستوى القومي
- مشروعات كبيرة الريف
- التكلفة المقدرة لإنشاء كيلومتر واحد من مختلف أنواع المصارف لخط توصيل أقل من ٣٣ كيلوفولت

- التكلفة المقدرة لكل نموذج من النماذج الصارفة
- للمحولات شاملة كافة القطع المكسفة (لا تتضمن تكلفة الشبكة)
- مياه الشرب
- الواضع العالي للتمتيد بمياه الشرب صغيرا حسنة
- بعدد التمرات للفردي في اليوم الواحد هي :
- مغلفات المراكز الحضرية الكبيرة
- مراكز المناطق
- المتوطنات الريفية
- التكلفة المقدرة لانشاء بشر واحد من النموذج
- الشايف الاستعمال شاحنة جهاز الضخ نطق (لا تتضمن تكلفة الشبكة)

المباحث (١١)

١- الأثار

- خريطة للمحالم الأثرية ، مع سرد مختصر للمواقع التاريخية ذات القيمة الأثرية
- الحفائر المنتهية والجارية ، ومعلومات عن طرق ووسائل الوصول الى هذه الحفائر

٢- المنتجات الصيفية

- خريطة لهذا المنتجات ، مع وصف تفصيلي للمتواجد والمقترح منها
- ارتفاع الموقع عن مستوى سطح البحر
- درجات الحرارة - العدد الأقصى والحد الأدنى شهريا

- الرياح والاضطراب والرطوبة . . . الخ
- التجهيزات السياحية المتوفرة
- عدد الاسرة في الفنادق المتواجدة بمستوياتها المختلفة
- عدد الاسرة في الشاليهات والموتيلات المتواجدة
- المخيمات والمسكرات المتوفرة .

٣- المنتجات السياحية

- تجميع نفس السوحات المذكورة عاليه للخدمات السياحية .

(١٢) خدمات أخرى

١- التجارة

- طبيعة وحجم السلع الرئيسية بأنواعها وكذا السلع الثانوية
- ذات الحجم الكبير المتداولة في الاقليم
- السلع الواردة الى الاقليم من الخارج ، ومن المنتجة في الاقليم الاخرى بالدولة
- السلع المصدرة من الاقليم الى الخارج ، ومن الاقليم الى الاقليم الاخرى بالدولة
- نظام التوزيع من قبل :
 - القطاع العام
 - القطاع التعاوني والمشارك ان وجد
 - القطاع الخاص
- نظام الاسعار
- المنظمة الهادفة لسلع محددة .

٢- التصنيفات الاقتصادية المحلية

- تصنيفات اقتصادية طويلة ومتوسطة الأجل هي :
 - الزراعة
 - الصناعة والتعدين
 - البناء والتشييد
 - النقل والمواصلات
 - التجارة
 - المالية
 - الخدمات
- تصنيفات اقتصادية قصيرة الأجل :
 - مجسها السنوي
 - أنواعها (عملي ، مالي)

٣- خدمات تقنية متنوعة :

- الأعمال الإصلاح والصيانة
- عدد المسألة الماهرة

٤- الإدارة العامة :

- تنظيم الإدارة المحلية على مختلف المستويات
 - الخدمات العامة المملوكة والمقترح التوسع فيها
- في مجالات :
- الصحة
 - التعليم
 - الأشغال والمرافق العامة